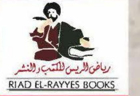
رياض نجيب الريّس
سيف بن هاشل المسكري

عُمان الأمس وعُمان الغد

حوارات وذكريات

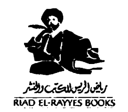




رياض نجيب الريّس
سيف بن هاشل المسكري

عُمان الأمس وعُمان الغد

حوارات وذكريات



OMAN YESTERDAY AND OMAN TODAY

By:

Riad Najib El-Rayyes

And Saif Ben Hashel Al-Maskari

First Published in February 2012

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
. www.elrayyesbooks.com

ISBN 978-9953-21-528.0

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك برس
الطبعة الأولى: شباط/فبراير ٢٠١٢

أجرى الحوار كل من:

سعيد بن سيف المسكري   داوود بن حمود الحلبنداني

خليفة سليمان   هيثم بن إبراهيم

بدر بن ناصر الجابري

من أسرة مجلة «الفلق» الالكترونية العمانية

المحتويات

تقديم

الأمس والغد... مروراً باليوم

هذا كتاب حوارات وذكريات عن عُمان لشخصين ينتميان إلى جيلين متباعدين عرفا عُمان البلاد والناس والتاريخ والسلطنة. عرفا الثورة والعسكر والتغيير والإصلاح، بقدر ما عرفا الصراع الإقليمي والدولي الذي كان يدور على السلطنة طوال الأربعين سنة الأخيرة.

الأول، صحافي عربي كان أول من وطئ أرض عُمان في آب/ أغسطس ١٩٧٠، وأجرى أول حديث صحافي مع السلطان الجديد قابوس بن سعيد، وغطى ثورة ظفار وتطوراتها وكتب عن تاريخها وأحداثها وسياستها.

الثاني، مثقف عماني كبير وديبلوماسي، ينتمي

إلى الأرض العمانية الشاسعة في ما وراء البحار والجبال والتاريخ الحافل بالإنجازات. عمل في أروقة الديبلوماسية العمانية والخليجية زمناً وعاصر أحداثاً مفصلية في مسيرة بلاده وفي بدايات وتطورات مجلس التعاون الخليجي ومؤسساته.

وهذا كتاب بسيط جمعت فيه مجموعة من محرري مجلة «الفلق» العمانية الإلكترونية بين هذين الرجلين، في محاولة لدفع الأول إلى الحديث عن الأمس، ودفع الثاني إلى الحديث عن الغد، وبين الأمس والغد، كان اليوم الذي تعينه عُمان القديمة والجديدة معاً في طريق تطورها وسط المتغيرات السياسية التي تجتاح العالم العربي، ربيعاً وخريفاً وصيفاً وشتاءً.

فبين الأسئلة الملحّة والأجوبة السريعة يبدو هذا الكتاب وكأنه يقدم تاريخاً مختصراً لعُمان

لشاهدين على عصرين، عصر ما بعد الفترة الأولى، وتطور الأحداث في السلطنة، ملقياً الضوء على تطور الأحداث في دول الجوار الخليجية وفي باقي المنطقة.

هذه الحوارات والذكريات ستثير كثيراً من التداعيات التي توجب الوقوف عندها. وهذا ما أراده شباب «الفلق» العمانية في محاولة جديدة وجادة لتسليط الضوء على بلادهم.

الناشر

بيروت ـ آذار/ مارس ٢٠١١

I

عُمان الأمس

رياض نجيب الريّس

رياض نجيب الريّس مفكر عربي وصحافي كبير، صاحب مؤلفات عدة لعل أبرزها «رباعية الرياح السياسية ــ رياح السموم، رياح الشمال، رياح الجنوب ورياح الشرق»، إلى جانب «صراع الواحات والنفط»، «آخر الخوارج» و«الحرب المنسية» وغيرها. هو ابن الصحافي والمناضل الشهير نجيب الريّس وصاحب «شركة رياض الريّس للكتب والنشر». يمارس مهنة الصحافة والكتابة السياسية والنشر باحتراف منذ عقود، ومن بيروت إلى لندن مروراً بباريس كانت له محطات مع الكتابة والنشر والتأليف.

قال عنه الكاتب العماني محمد الشحري

في مقال نشره بجريدة «القدس العربي» في لندن: «لا أريد أن أنتظر حتى يوم وفاته حتى أكتب عنه كما جرت عادة أقلامنا حينما يرحل أي مثقف أو كاتب أو شاعر أو مفكر عربي، فكأن هذه الأقلام لا تحركها إلّا الفواجع وآهات العويل وضربات اللطم وشق الجيوب. لا لن أفعل ذلك هذه المرة، وإن كنت قد فعلتها من قبل فما ذلك إلّا لإزاحة ثقل الأمانة عن رقبتي، فحينما أشعر بمن يذكرنا ولا نذكره، ومن يهدينا ولا نرد له الجميل، حينها لا أتحمل إلّا أن أقول كلمتي، وهي ستعرف الطريق وستصل يقيناً إلى من أعنيهم بها. الآن أريد أن أقول شكراً للكاتب رياض نجيب الريّس، الذي كتب في مقدمة كتابه «ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦»: «لا أذكر أنني شاهدت فرحاً في عمري كالفرح الذي شاهدته في مسقط

لدى تولي قابوس السلطنة والسلطة، لم أسمع زغردة أطول وأنقى من زغردة النساء وقد أسفرن عن وجوههن وسرن في الشوارع يرقصن ويرفعن الأعلام الحمر، كانت الزغاريد من القلب، من حرقة الماضي، من ظلم السنين الطويلة، ومن ظلام العفن المقيم».

اللقاء مع رياض نجيب الريّس أخذ ثلاثة محاور رئيسية.

□ المحور الأول كان عُمان وتاريخها السياسي الحديث، وأهم المحطات السياسية التي عايشها رياض نجيب الريّس في عُمان.

□ والمحور الثاني هو رياض نجيب الريّس الإنسان والصحافي وصاحب دار النشر. تحدثنا أيضاً عن الصحافة كمهنة، واقعها وتطلعاتها.

□ المحور الثالث كان عن السياسة في منطقة الخليج بأبعادها الإقليمية والعالمية، وتجربة رياض نجيب الريّس في مجال الكتابة السياسية وأهم المصاعب التي واجهته في هذا المجال.

فتح الصحافي الكبير رياض نجيب الريّس قلبه لفريق مجلة «الفلق». كان يحاور بمهنية ويجيب عن الأسئلة بموضوعية. وقبل أن ننطلق في حديثنا معه، أشار رياض إلى أنه لا مجال للتحفظات أو تضييق مجال الحرية بل إن الحديث كان ينم عن صراحة مسؤولة ودراية بواقع الأحداث ومرتكزات تستند إلى تجارب واقعية وصراع مع مهنة الصحافة التي أعطاها الريّس الكثير من وقته وجهده وصبره.

١١ آذار/مارس ٢٠١١

العلاقة الأولى

□ عمان الحديثة، البلد القابع في جنوب شرق الجزيرة العربية.. ما علاقتك به؟

■ ربما كان لديكم انطباع خاطىء، فأنا لم أعد أتابع المواضيع العمانية منذ فترة طويلة، فعلى ما يربو عن السنوات العشر تقريباً لم ألاحق عن قرب الأحداث العُمانية وأكتفي بالمتابعة عن بعد.. وبالتالي فلا أعلم بما جرى داخلياً في عُمان في السنوات الأخيرة من مستجدات وتطورات ومواقف.. ربما اطلعت على بعض مواقف السياسة الخارجية لكن داخلياً لست مؤهلاً للحكم. عملياً كانت آخر

زيارة لي لعُمان في ١٩٩٥، لذلك، وبحكم ظروفي العملية ما عدت متابعاً للأحداث العُمانية وصارت عمان جزءاً من متابعاتي الخليجية ككل.

□ بعض مؤلفاتك تنم عن علاقة تاريخية قوية بعمان.. فما هي أبعاد هذه العلاقة؟ وكيف كان الوضع في عُمان في تلك الحقبة التاريخية المهمة؟

■ **علاقتي المهنية بعمان كصحافي وكاتب قديمة جداً.**

في تلك الأثناء كان إقليم عمان في المنتصف بين اليمن والخليج، في وضع جغرافي وسياسي شاذ. تغيرت الخريطة إلى حد ما في مشيخات ساحل عُمان وبعد إنشاء دولة الإمارات وخصوصاً بعد إقرار الاتحاد الفدرالي بين الإمارات السبع. وافق البريطانيون على اتحاد دولة الإمارات وعلى

تولي الشيخ زايد السلطة في الدولة الجديدة. جاء زايد إلى السلطة ليجد أموالاً ضخمة تحت تصرفه. حاول ضبط الأمور في المنطقة وإرضاء الشيوخ من آل مكتوم والقواسم وبقية الإمارات الصغيرة لينطلق بالدولة إلى التنمية.

في تلك الفترة كان لبريطانيا موطىء قدم في عُمان. كانت عُمان بلد التخلف الجغرافي والبنيوي. كان هناك طريق واحد مُعَبد فقط ليصل بين مطار السيب ومسقط العاصمة. طريق واحد معبد بين مطار السيب والقنصلية البريطانية في مسقط!! عادات السلطان سعيد ابن تيمور الأسطورية كانت منتشرة في كل مكان: قلة في التعليم والخدمات. ومع بداية ظهور الحركات الثورية، وسيطرة اليسار الاشتراكي على أحداث العالم، وفي ظل تلك الظروف التي تعانيها الدولة العُمانية، بدأ

العُمانيون بالانضمام إلى واقع الأحداث، وأغلبهم من كان يعمل أو يدرس خارج عمان. عزّز اليمن الجنوبي أفكار الثورة أو الانتفاضة أو التمرد في عمان. وكان الجنوب العُماني أو ظفار بالذات ـ وهي الإقليم المحاذي لليمن ـ على تماس دائم مع اليمن الجنوبي في كل شيء. تمّ هذا التلقيح الفكري الثوري بين الطرفين واستمر حتى انقلاب السلطان قابوس في تموز ١٩٧٠!

□ لماذا أطلقت عليه انقلاب؟ وكيف استطاع هذا الانقلاب أن ينهي الثورة في الجنوب العُماني؟

■ **الانقلاب ـ أو ما يعرف بالنهضة العُمانية ـ هو انقلاب السلطان قابوس على أبيه سعيد بن تيمور.. لقد كانت البداية من هنا وهي نقطة تحول في تاريخ عمان. أما لماذا أطلقت عليه انقلاباً، فذلك لأنه انقلاب بمعنى**

التغيير!! كان التغيير مفاجئاً.. ربما كان البعض يتوقع حدوث هذا التغيير بسبب طبيعة الأوضاع في البلد، لكن لا أحد يعرف كيف ومتى ومن!! فعُمان الداخل كانت تعاني انقسام دولة السلطنة ودولة الإمامة بقيادة الإمام غالب، والكل كان يفكر كيف ستؤول إليه الأمور!

الثورة في الجنوب

□ ما هي قراءتك لأحداث الثورة في الجنوب العُماني في تلك الفترة؟

■ دخل إلى جبهة اليسار العمانيون الذين يعملون في الخارج. كانوا يؤمنون بفكرة التغيير في ظل ما يعانيه البلد من أوضاع صعبة. كما أن أفكار اليسار في العالم استطاعت أن تغري الكثير من العُمانيين

ودفعتهم إلى التعاون مع اليساريين في بلدان أخرى، على أساس أن عمان كانت من التخلف بمكان يدفعها إلى إحداث تغيير في أقرب فرصة، ومن ثم كان البلد معرضاً للتغيير، وخصوصاً جنوب عُمان أو ظفار، بحكم تماسها مع اليمن الجنوبي ونظامها اليساري وبحكم طبيعتها الجغرافية.

لقد تمّ استغلال ظروف البلد وإشعال فتيل الصراع القبلي والطبقي للتشكيك بوحدة عمان.. وكان هذا أمراً خطير جداً.. ومن ثم أشعلوا فتيل الثورة بطريقتين: الطريقة الأولى جغرافية: هي أن ظفار تاريخياً مقاطعة منفصلة عن عمان.. وعمان هي إقليم مختلف تماماً ويشمل المناطق الشمالية فقط. إقليم مختلف له عاداته ولهجاته وظروفه! والطريقة الثانية مذهبية: هي أن عُمان إباضية وظفار سنية..

لقد لعب اليسار العالمي دوراً كبيراً في المنطقة. وظّف أفكاره وسياساته بالشكل الذي جعله يسيطر على الأحداث. أما اللعبة الأساسية التي كان يتقنها اليسار المحلي ـ وكاد أن يفوز بها ـ فهي الدفاع عن الوطن، وذلك من خلال زرع فكرة أن هناك محتلاً أو مستعمراً نريد طرده من بلادنا وفكرة ضرورة التنمية الداخلية في البلاد. ومن الأفكار التي بثّها اليساريون في المنطقة أيضاً هي ضرورة التعليم.. لقد أحضروا المدرسين من بلدان عربية كالبحرين.. أحضروا الأدباء والمثقفين والعاملين بقطاع التعليم ممن يؤمن بالفكر اليساري وأشهرهم الفتاة البحرينية الراقية هدى فخرو، ثم قام اليسار بطلب المساعدة من الفيتناميين والكوبيين وغيرهم.. إذن لم تكن الثورة تستند إلى السلاح فقط وإنما استهدفت الفكر أيضاً!!

دور اليسار

□ في ظل وجود تلك التغذية الفكرية الكبيرة والمساعدات الدولية.. ما هي العوامل التي أدّت إلى ضعف الثورة ومن ثم القضاء عليها بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في عُمان!؟

■ لم يكن الجانب الثوري اليساري الآخر قادراً على مواجهة الثورة في تلك الفترة. لم يكن يملك شيئاً.. ولم يكن قادراً على بناء مدرسة أو مستشفى. وفوق ذلك كله لم يكن قادراً على توفير فرص عمل تنقذ الناس من تلك الظروف الصعبة. وبعد تولّي السلطان قابوس الحكم في عُمان في ظل وجود بريطانيا، كان لا بد من مواجهة الثورة والقضاء عليها. أدرك السلطان قابوس أنه لا يمكن مواجهة المد اليساري والاضطرابات التي تحدث في الجنوب إلّا إذا بدأ بعمل تنموي

سياسي واقتصادي واجتماعي في البلاد.

في تلك الأثناء، كان شاه إيران ما زال حاكماً في الضفة الأخرى من الخليج والسوفيات جاهزين لأي مساعدة، وسورية والعراق محسوبتين على اليسار. كان الوضع الإقليمي متأزماً.. شعر السلطان قابوس والأميركان والغرب كله بأن موضوع الثورة في ظفار ليس مزحة، وأنه حان الوقت للمواجهة. في الماضي لم يكن البلد قادراً على المواجهة. والآن أصبح بها رجل شاب متعلم: سلطان ووريث عائلة حاكمة عمرها ثلاثمئة سنة. ركّزت الحكومة الجديدة على الحرب في الجنوب في حين أن الشمال كان أكثر استقراراً. ركّزوا على القضاء على ما يسمى ثورة ظفار. وفّروا السلاح واستخدموا الشباب العُمانيين وأعلنوا الحرب. كانت تجربة أخطر ما فيها وأهم ما

فيها أن السلطان قابوس كان أول رجل تجرأ على الاستعانة بإيران في حرب ضد اليسار والشيوعية!! شاه إيران في تلك الفترة كان شبحاً يخافه الجميع حتى عبد الناصر وحكّام السعودية!! السلطان قابوس أحضر الإيرانيين في حربه للدفاع عن ظفار، وعلى الرغم من أن العمانيين لم يحسوا بوجود الجنود الإيرانيين، فقد كان هذا الوجود مهماً ومؤثراً.

وهناك مَنْ يقول إن فوج المظلات الإيراني شارك في العمليات العسكرية في المنطقة الغربية من مرتفعات ظفار وخسروا ١٠٤ عساكر غير الجرحى. ووقع طيار مروحية إيرانية في الأسر (أطلق سراحه بعد ثورة الخميني). كما أقام الإيرانيون في قطاع رخيوت خط ديمافند Demavand Line الذي بلغ عدد الألغام المضادة للأفراد المستخدمة

فيه نصف مليون لغم! وظلت حقيقة الدور الإيراني في حرب ظفار غامضة.

إذن لقد ظهر تحالف عُماني إيراني غربي مقابل التحالف اليساري السوفياتي الاشتراكي الشيوعي. انتصر السلطان قابوس في النهاية.. ولكن السؤال كيف انتصر قابوس!؟ فهو لم يغزُ اليمن ـ المصدر المغذي للثورة في الجنوب.. ولم تنهر المنظومة الاشتراكية!! استطاع قابوس أن يقنع أكبر عدد ممكن ممن كانوا يسمّون الثوار أو اليساريين بالعودة إلى البلاد، كما أن الإمكانات المالية الكبيرة التي تدفقت على البلاد من عائدات النفط واهتمام قابوس بالتغيير كانا من أهم أسباب نجاحه وانتصاره.

لقد كانت ثورة ظفار معلماً أساسياً من معالم التطور السياسي العماني والخليجي بشكل عام، ومن معالم بناء الشخصية الخليجية..

الحكم العُماني استفاد من دروس الثورة، وأصبح رجال الثورة في الصف الأول من الحكومة. يوسف بن علوي عبد الله كان الإعلامي الأول الذي يذيع أخبار الثورة من القاهرة في «صوت العرب» وأصبح وزير الخارجية العمانية، وعبد العزيز بن محمد الرواس وزير الإعلام السابق والمستشار الثقافي الحالي للسلطان لاحقاً مثال آخر.

ملامح الحكم القابوسي

□ من وجهة نظرك، ما هي ملامح الحكم القابوسي ابتداءً من تلك الفترة وحتى الآن؟

■ خلال الأربعين سنة استطاع السلطان قابوس أن يحقق عدة أمور: الأمر الأول والأهم هو توحيد البلاد. نعم العُماني هو العماني أينما كان، لكن كانت هناك نزعة ظفارية مثلما كانت

هناك نزعة عند سكان الداخل والجبل الأخضر.. ونزعات قبلية في أماكن أخرى. في النهاية، مجتمع قبلي، والقبائل هي بديل للأحزاب في العالم المتمدن!

أوجد السلطان قابوس ما يسمى بالتنمية، فأصبح هناك قوانين في البلد. ظهرت المدارس والمستشفيات وأنشئت جامعة. ظهرت دوائر حكومة الدولة وغيرها. نعم، المواطن يطمح إلى الكثير ولكن ربما هي إمكانات الدولة قليلة بالمقارنة مع بعض دول المنطقة.

نعم، لم ترافق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية العُمانية تنمية سياسية!! لكن عُمان أفضل من غيرها. أصحاب السلطة في عُمان يتحججون بالوضع العماني المختلف والتركيبة القبلية لعُمان. أيضاً الظروف السياسية المحيطة بعُمان لا تسمح بوضعية أكبر من الوضعية

السياسية الحالية، كما أن وضع السلطان وصلاحياته هو الذي يقبل به العُمانيون أو يجمع عليه العُمانيون. وأعتقد أن عملية المرونة السياسية والمزيد من الحريات السياسية لا بد أن تأتي تباعاً، بعد مرور شيء من الوقت ومع تغير الظروف الدولية. لكن يجب ألّا يتوقع العُمانيون ديموقراطية توازي تلك الموجودة في العالم الغربي غير أنهم يكونون أفضل من السعودية بالمقارنة مثلاً!!

الجانب الأخير في هذا الموضوع هو السياسة الخارجية. السلطان قابوس أحدث تنمية في الداخل، لكن ماذا فعل على صعيد السياسة الخارجية؟ قابوس قال أنا جزء من التحالف والمعسكر الغربي، كما أن علاقاته الخارجية كانت واضحة جداً وصريحة، من ثم كان له حلفاء استراتيجيون. لقد أجريت حديثاً في

البدايات مع السلطان قابوس وكان من أخطر الأحاديث آنذاك. في ذلك الوقت كان حلف وارسو يقابل حلف الأطلسي في العالم. وارسو يمثل الشيوعيين، في حين أن الأطلسي يمثل الغرب وأميركا. لقد طرح قابوس فكرة انضمام عُمان إلى حلف الأطلسي!! كانت فكرة جريئة وأثارت ضجة عالمية. عموماً بقي قابوس محافظاً على علاقاته مع الآخرين من منطلق الاحترام ومن موقع الند أحياناً. كانت زياراته الرسمية وما زالت بسيطة جداً جداً. لا يحضر أغلب المؤتمرات العربية والعالمية ولا يتدخل في شؤون الآخرين.

الدور الأميركي

□ هل كان للولايات المتحدة الأميركية دور في دعم السلطان قابوس في البداية؟

■ الذي دعم قابوس في البداية كان وما زال بريطانيا. بريطانيا كانت القوة الأساسية التي أتت بقابوس ودعمته ووفّرت له القوة والمساعدة في الحرب. من الذي حارب مع قابوس في ظفار؟ إنهم البريطانيون!! لم يكن لدى قابوس في البداية من العسكر ما يكفي لشن حرب. كان للضباط البريطانيين دور كبير في حرب ظفار. لقد دربوا العمانيين على القتال، وعلى العُمانيين ـ شاءوا أو أبوا ـ أن يعترفوا بفضل بريطانيا في تدريب كوادر هائلة عسكرية وغير عسكرية!!

أما أميركا فقد كانت من الدول التي أقام معها قابوس علاقة جيدة منذ البداية. فأميركا كانت مع الشاه والشاه كان مع قابوس. والعلاقة التي أقامها قابوس مع شاه إيران استمرت ودية، ثم شابها الحذر مع النظام

الإسلامي في إيران. والعلاقة الإيرانية العُمانية اليوم علاقة جيدة.

□ قلت في بداية الحديث «العمانيون يجب أن لا يتوقعوا ديموقراطية شبيهة بديموقراطية الغرب» لكن ماذا عن الحرية؟ وهل الحرية مرتبطة بالديموقراطية؟

■ أولاً، ما هي معالم الحرية التي تطالب بها؟ ثانياً، هناك اختلاف في تفسير الديموقراطية!!

الديموقراطية تعني أموراً عدة لأشخاص عديدين. أما الحرية فهي مطالب للجميع. وأولى بوادر الحرية وأهمها هي حرية الكتابة والقراءة، حرية الاجتماع. إذا لم تستطع أن توجد جمعية أدبية أو جمعية اجتماعية أو تصدر مطبوعة أو تفتح إذاعة فإن حريتك مكبّلة!!. وبالتالي إذا استمر الحظر على هذه

الحريات وأنت كمواطن تريد أن تعبر عن حريتك فإنك سوف تلجأ إلى أساليب قد تعتبر خارجة على القانون! السلطة لا تدرك أحياناً معنى الحرية. السلطة عندما تعطيني حرية الكتابة أو حرية التعبير والصراخ فهي المستفيد الأول!! تستطيع الدولة أن تقنن الحرية ومن ثم تستطيع أن تفتح القنوات للاستماع للرأي. ربما تستفيد مما يقال، ربما تحسن من الوضع القائم في الدولة أو تعدّل أو تضيف بما يحفظ النظام في الدولة.

أنا لا أطالب بحرية الأحزاب ولا أطالب بالسلطة نيابة عن الدولة. أنا كمواطن أطالب بأن يكون لي رأي في السلطة، أن يكون لي رأي في المجتمع!!. قد لا يؤخذ برأيي، لكن أنا أريد أن أعبر عن رأيي وعلى السلطة أن تسمح لي بالتعبير عنه. هذه هي الحرية. نعم

بإمكان الدولة أن تضع قوانين للصحافة والإعلام، لكن يجب أن تكون القوانين بدون اشتراطات تعجيزية! عندما نقول بأن لدينا حرية وفي المقابل نصادر حرية الصحافة والنشر فنحن نخدع أنفسنا ولا نخدع العالم. العالم بات يعي جيداً معنى الحرية. سابقاً كان من الممكن تكميم الأفواه ومنع المعلومات، أما اليوم فإن القنوات الفضائية وإذاعات الإنترنت تدخل إلى غرف النوم، فكيف تمنعها؟

ممارسة الحرية

□ إذاً هل نطالب بالحرية أو نمارسها؟ تطالب بها وتمارسها. لا يوجد خيار بين أن تطالب أو تمارس!! قد تكون المطالبة اختيارية لكن الممارسة غالباً إجبارية. تفرضها السلطة. ما رأيك؟

■ أن تمارس حريتك بالتأكيد تحدٍّ. الدولة أو النظام تعطيك ترخيصاً لإنشاء مطبوعة لكن تحت قوانين وتشريعات معيّنة، ومن ثم يمكنك أن تمارس حريتك في هذه المطبوعة وفق محاذير قانونية واجتماعية وشخصية. أنت من الذكاء بمكان بحيث تستطيع أن تنشر حريتك وتمارسها دون الوقوع في أخطاء تورطك! أيضاً أنت ككاتب وصاحب مطبوعة يجب أن لا يأخذك الغرور. الغرور مأساة يصاب بها كثير من الناس وخاصة الكتّاب!!

عموماً هناك أزمة في العالم العربي في ما يخص الحريات. لا توجد حريات إعلامية. لا توجد حرية في الاجتماع. في بعض الدول لا تستطيع أن تنشئ مطبوعة. في بعض الدول العربية مثلاً تغلق المطبوعات. في دول

الخليج لا يمكنك عمل أي شيء إعلامي إلّا بشروط تعجيزية ومراقبة. في المقابل ومع تقدم الوقت، تجد الأنظمة الخليجية أو العربية أن التقدم التكنولوجي لا يحتاج إلى ترخيص!! الفضائيات وعالم الإنترنت إلخ. من يوقف كل ذلك؟ وإن كنت ستغلق موقعاً في الشبكة العنكبوتية فسيظهر غيره وغيره!! بل أصبح حظر المواقع الآن غير مجد، فهناك أكثر من طريقة للوصول إلى المواقع المحظورة!.

□ ما هو دور العمالة الوافدة في نهضة منطقة الخليج وتاريخها؟ وما هي حكاية كيمجي رامداس ــ كنموذج للعمالة الوافدة ذات التأثير والنفوذ ــ مع السلطان سعيد بن تيمور!؟

■ كما كان العُمانيون قبل خمسين سنة يعملون في منطقة الخليج في المهن البسيطة وغير الماهرة، عمل أيضاً اليمنيون

والفلسطينيون واللبنانيون والسوريون وغيرهم في منطقة الخليج. هذا الوضع خلق نوعاً من حب الذات لدى الخليجيين وكاد يتحول إلى عنصرية!!. وكانت فعلاً ظاهرة خطيرة في وقت من الأوقات!! نسي الخليجيون شيئاً مهماً جداً في مثل هذه الظروف، هو أن الخليجي يملك المال والسلطة! لكن البلد الغنيّ خاضع لسلطة حقيقية أخرى ـ غير سلطاته المحلية ـ وهي سلطة العمالة الوافدة!! طبعاً حدث هناك تغير جذري كبير في ما يخص العمالة الوافدة وخصوصاً مع تضخم الأجور، حيث حلّت العمالة الآسيوية في منطقة الخليج محل العمالة العربية. لكن هل تستطيع الآن أي دولة خليجية أن تستبدل العمالة الآسيوية بعمالة أخرى؟ هنا السؤال!! أما في ما يخص كيمجي رامداس، فقد

علمت أنه قد أصبح من أغنى أغنياء عمان وتجارها المعروفين.

دور التجار الهنود

□ أنت ذكرت في كتاب «صراع الواحات والنفط» العلاقة التي صارت بين كيمجي رامداس والسلطان سعيد بن تيمور. ما سببها؟

■ أعتقد أن رامداس قد حافظ على العلاقة نفسها مع السلطان قابوس أيضاً. لقد كان التجار الهنود يدفعون المال إلى السلاطين. لم يكن هناك نفط ولا مصادر للثروة، ومن ثم كان التاجر الهندي محل تقدير كبير في تلك الفترة، عليك أن تراجع القصة الكاملة لكيمجي رامداس في كتابي «صراع الواحات والنفط».

تاريخ زنجبار

□ تاريخ زنجبار، لماذا ترفضه السلطة العُمانية اليوم!؟

■ **الجواب: لسببين. خضوع السلاطين في زنجبار للرأسمال الهندي الآسيوي الأفريقي، لدرجة أن السلطان تيمور تنازل لابنه عن الحكم وهو في الهند، ويقال أنه تزوج هناك وتوفي هناك. والسبب الثاني اتهام العُمانيين بالعنصرية وتجارة العبيد. بعض العُمانيين ـ وحتى اليوم ـ ومع احترامي لكم كلكم، مازالوا يعيّرون بعضهم بعضاً، فهذا عماني وهذا زنجباري وهذا!!.**

عموماً التاريخ العماني في زنجبار جميل وليس سيئاً، بل كان مشرفاً في أحيان كثيرة. ولو أن البريطانيين لم يرغبوا في أن يحدث ما حدث

للعمانيين في زنجبار لما حدث!! لم يكن من مصلحة الدول الكبرى والمسيطرة أن تكون عمان كبيرة. أيضاً التاريخ العُماني بتفاصيله الصغيرة تاريخ مُغرٍ وغني، وفيه الكثير من الـدروس حـول الـعـلاقـات بـيـن الأشـخـاص والدول.

أنا مسحور جداً بتاريخ زنجبار. كانت هناك نهضة عربية في زنجبار. لقد كان هناك تعليم وصحافة وسلطة منظمة. ومع بداية عام ١٩٧٠م بدأ بعض العُمانيين ممن كانوا في زنجبار بالعودة. كانوا متعلمين وخدموا عُمان في بداية النهضة وأصبح البعض منهم وزراء ووكلاء في الحكومة الجديدة.

□ قلت إنك معجب بتاريخ عُمان المتعلق بتوسعهم في زنجبار، لكن بماذا تفسر ابتعاد الصحافي العربي

عن التجربة العُمانية التاريخية في زنجبار؟ فقليلاً ما تجد من يكتب بإنصاف عن هذا الجانب في الصحافة العربية!!

■ «**لا يوجد صحافي ينبت وحده!! كل صحافي يحتاج إلى قاعدة، والقاعدة هي جريدته أو مؤسسته، أو إذاعته أو محطته!! الصحافي العربي لن يكتب عن تاريخ عُمان إذا لم يجد من ينشر له ما يكتبه أو من يموّل له هذه الرحلة ومن يدعمها. حتى في الغرب، الصحافي لا يكتب على حسابه الخاص أو من أجل نفسه. فأنا مثلاً لن أذهب إلى اليابان وأقيم هناك سنتين للبحث في علاقة اليابان بعُمان إن لم أجد من يدعمني ويمولني!! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الصحافي العربي معرّض لإغراءات الأنظمة دائماً. الأنظمة تستميل الصحافي أو الكاتب بطرقها**

الخاصة لإخراج الجوانب الإيجابية التي تريدها السلطة فقط!.

أيضاً عندما أكتب عن دولة وأستمد المعلومات والدعم من مسؤول في تلك الدولة فلن أجرؤ على أن أكتب ما يسيء لتلك الدولة. هنا يكون الكاتب بين أمرين هما إما أن يسقط حقه في قول رأيه بصراحة أو أن يخسر علاقته مع الدولة!. كذلك لو كنت في «النيويورك تايمز» أو في «التايمز» الإنكليزية فلربما الوضع كان يختلف. أما أن تكتب في الصحافة العربية فمن يحميك أو يدافع عنك أمام السلطة؟

الجغرافيا السياسية

□ من خلال حديثك عن عُمان وتاريخها، ذكرت بعض الجوانب المشرقة في التجربة القابوسية،

لكن ما دور الجيوبولتيكا السياسية في تاريخ إقليم عُمان وخصوصاً مع بداية مرحلة حكم السلطان قابوس؟

■ الجيوبولتيكا قالت كلمتها في العراق. والآن تقول كلمتها في اليمن وفي السودان. ولكن ما زالت عمان محافظة على استقرارها. عمان تحافظ على استقرارها من خلال ثلاثة عوامل.

أولاً الاستقرار في اليمن، فإذا انهارت الوحدة اليمنية وانفصل الجنوب عن اليمن سيكون الحراك في ظفار مرة ثانية!!. ومن وجهة نظري إذا انفصل جنوب اليمن عن شماله أو وقعت حرب أهلية في اليمن فإن أول من سيتأثر بذلك هم العُمانيون. وهنا لا أقصد انفصال ظفار عن عُمان الأم، إنما قد تتورط المنطقة في حرب أو مشاكل تسلل. كما أن

انفصال الجنوب اليمني سيغري الكثير من الظفاريين الذين يعتقدون أن حقوقهم مهضومة أو أنهم لم يستفيدوا من التنمية بالشكل الصحيح والمناسب. هناك قومية ظفارية مزدوجة قد تنمو إذا انفصل الجنوب اليمني. الانفصال عدو وهو عكس الوحدة. الآن مثلاً، يسيطر الخوف من انفصال جنوب السودان، وقد انفصل فعلاً، لأنه سيفتح الأبواب لانفصالات عدة. ونجاح الجنوب السوداني في انفصاله قد يغري اليمن بانفصال آخر في الظروف الحالية. هذا بلا شك شيء يهدد عُمان لأن عمان أساساً محاطة بدول انفصالية: اليمن من جهة واحتمالية تفكك الإمارات من جهة أخرى!

الأمر الآخر هو إيران. إيران لها مصلحة في عدم تقسيم السلطنة ـ في تحليلي أنا على

الأقل ـ لأن التقسيم سيجر إيران إلى مشاكل عدة. إيران ليست كلها فارسية!! الفرس يشكلون ٥٠٪ تقريباً من الشعب الإيراني، فهناك البلوش والعرب والأذربيجانيون، لذا فإن أي حركة انفصالية في المنطقة أو في هذا القوس الجيوبولتيكي سيكون له تأثير على إيران.. وإيران ستكون أول دولة داعمة لوحدة الخليج!! سيقول البعض ربما تلعب إيران لعبة السنّة والشيعة في عُمان، والحقيقة أن الشيعة أقلية بسيطة جداً في عُمان ومتعايشة مع الشعب ولا يشكلون أي خطورة على البلد! إيران لها مصلحة إستراتيجية في عمان وخصوصاً مضيق هرمز، ومن ثم فإن أي انفصال قد يقع في المنطقة ـ في تصوري ـ سيهدد إيران ومصالحها الاقتصادية في مضيق هرمز وبحر العرب!

خطر الانفصال

□ هل تشعر بأن الانفصال في عُمان خيار حقيقي أو واقعي؟

■ لا توجد حركات انفصالية على حدّ علمي في عُمان حالياً ولا في منطقة الخليج إجمالاً. الانفصال يجب أن يقوم على معايير حقيقية وليس بالتمني!! فهل تشعر بأن هناك شيئاً حقيقياً يهدد المنطقة؟

أما ما يحدث في السودان واليمن فهو شيء مختلف. انفصال اليمن انفصال واقعي. هناك بنية وخلفيات للانفصال في اليمن. هناك أحزاب وهناك تدخلات من الخارج. ربما تتشابه الجغرافيا اليمنية الجنوبية مع الجغرافيا العمانية، لكن لا توجد في عُمان بنية للانفصال. وإذا نجحت الحركة الانفصالية في

الجنوب اليمني فإن ذلك سيكون له أثر نفسي وعملي على المنطقة وليس على عُمان فقط، وبل وحتى على السعودية أيضاً!! وربما يكون انفصال جنوب اليمن مقدمة لانفصال جنوب عُمان!

□ السلطان قابوس وحّد البلاد واستقرّت. ألا يصبح هذا الاستقرار مع الزمن بمثابة لقاح موقت؟

■ الوحدة العُمانية قائمة على أسس. قابوس وصل إلى هذه المرحلة من التنمية والاستقرار بعد أربعين عاماً من العمل. لكن ربما يكون الخطر هو لمرحلة ما بعد قابوس ـ والأعمار بيد اللّه ـ . كم عماني يدرك أنه ـ بعد عمر طويل ـ أي نظام سيرث بعد قابوس؟!

وأعتقد أن النظام العُماني يخطىء بأشخاصه إذا لم يفتح هذا الموضوع على مصراعيه.

□ أنت شهدت تجربة التغيير في عمان، هل تعتقد بإمكان تكرار هذه التجربة في حالة شغور كرسي الحكم في عمان؟

■ **قد يكون جوابي هنا «جواباً استشرافياً» كما يقولون. في عُمان لا توجد أسرة حاكمة بالمعنى الموجود في السعودية والإمارات أو البحرين مثلاً. قابوس ليس لديه أولاد والأسرة الحاكمة لا تسيطر على المناصب السيادية كما يحصل في بقية دول الخليج. برأيي أنه في مرحلة ما بعد قابوس ليس بالضرورة أن يأتي أحد من آل سعيد. قابوس بنى مؤسسة عسكرية مهمة بالمقارنة مع المؤسسات العسكرية في دول الخليج الأخرى. وهنا أؤكد أن المؤسسة العسكرية ليست مهمة بطائراتها ومدافعها وقنابلها، بل بترتيباتها وبنيتها!! أنا لا يمكن أن أتنبأ بما سيحدث**

مستقبلاً، لكن الخوف سيكون من فراغ أسري عائلي في نظام وراثي. وهذا هو المقلق في عمان!

عُمان ولبنان والتجسس

□ مواقف عُمان من لبنان واضحة، لكن في تصريح للوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العُماني لجريدة «الحياة» مؤخراً قال إن «حزب اللّه» يدرك عواقب السيطرة على مؤسسات الدولة. ما هي قراءتك للموقف العماني من لبنان؟

■ أولاً ليست هناك علاقة خاصة بين عُمان ولبنان. ثانياً أحب أن أذكر للجميع أن صاحب هذا التصريح هو وزير الخارجية العُماني وهو أول سفير عُماني في لبنان أو قائم بأعمال السفارة العُمانية في لبنان وهو يعرف اللبنانيين جيداً. كما أن يوسف بن علوي

كان في القاهرة وكان من رجال الثورة وهو يعرف اليسار اللبناني والحزبية اللبنانية جيداً.

قد يظن البعض أن هذا التصريح هو من وحي إيراني لعُمان، لكني لا أعتقد ذلك. يوسف بن علوي والعُمانيون عموماً يعلمون أن من مصلحة حزب اللّه أن لا يحدث شرخاً في الاستقرار اللبناني، وهو بالأخير من سيخسر وليس لبنان.

□ يشاع الآن أن هناك خلية تجسس إماراتية على عُمان. ما هي قراءتك للموقف؟

■ أولاً حكاية التجسس هذه قصة واهية. كل العالم يتجسس بعضه على بعض. كل دولة من دول العالم لديها جهاز استخبارات. قد يكون التوجس من الخلفية التاريخية بين عمان

والإمارات. الإماراتيون يتوجسون دائماً من العُمانيين لأن عمان تاريخياً وجغرافياً لها مطالب في الإمارات. الإمارات كان اسمها في فترة من الفترات التاريخية ساحل عمان. وقبل الاستقلال كانت جوازات سفر السكان في منطقة ساحل عمان تحمل الجنسية العُمانية. انفعل الإماراتيون بعد الاتحاد ـ أيام الشيخ زايد ـ واستخدموا كل ما استطاعوا من ضغوطات وإغراءات حتى تقبل عمان بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة الجديدة. تأخرت العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات عدة سنوات إلى أن أتمت العشر، وكان هذا بمثابة نوع من التطمين إلى أنه ليس هناك أي مطامع عُمانية في الإمارات، وحصلت مقاضيات عدة بين الدولتين. لكن إقامة العلاقات الدبلوماسية لا تعني أن الخلفيات

التاريخية قد انتهت!! والأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان هو أن عُمان ستقحم نفسها قطعاً في أي خلاف يقع في الإمارات بين الحاكم وأخيه أو ابنه كما حدث في الشارقة!

سكان الإمارات وعمان أهل، والموقف بينهم يشبه الموقف السوري اللبناني. فسورية تعتبر لبنان جزءاً منها، وإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان تعني اعترافاً سورياً بلبنان كما هو. وهذا الاعتراف السوري بلبنان لم يحصل إلّا بعد ٦٠ سنة من الاستقلال، وذلك بعد الثورة أو بعد الحركة التي أدت إلى الخروج السوري من لبنان سنة ٢٠٠٥م. وتأكد أن عُمان ستقحم نفسها في أي خلاف يقع في الإمارات مستقبلاً مثلما حدث في الشارقة، وكذلك مثلما تقحم سورية نفسها في أي خلاف سياسي بين الأحزاب والأفرقاء

اللبنانيين. إذاً ستبقى الإمارات على حذر من عُمان خوفاً من أي تطورات قد تحدث في المنطقة!!

ثورة ظفار في كتب

□ ما سبب احتفاء دار الريّس بالكتب التي تتحدث عن الثورة في ظفار؟

■ سبب بديهي جداً، وهو أنني أول كاتب وصحافي كتب عن ظفار. في الوقت نفسه كتب فواز طرابلسي أيضاً عن ظفار، لكن فواز طرابلسي كان من الطرف اليساري، بينما كتاباتي كانت في الطرف الآخر. وعموماً فواز هو صديقي وكل الكتابات تثري. أنا كنت على الطرف الثاني وكانت فكرة سليمة أن أخرجنا كتابين عن ظفار، فلكل منا وجهة نظر مختلفة. أيضاً هناك نقطة أساسية أخرى وهي

أن موضوع ظفار أهمل! لا أحد يعرف عن أحداث ظفار ولم يكتب عنها أحد. ربما بسبب حساسية الإعلام الرسمي من قضية ظفار. كان هناك خوف من أن يعرف العالم ما يجري في ظفار.

□ ما الفرق بين عمان الأمس وعمان اليوم: الإنسان، المجتمع، الإعلام بأنواعه، المؤسسات.. هل هناك تغيير فعلي؟

■ **بكل أسف يمكنني أن أحدّثك عن عُمان الأمس، لكن لا أستطيع أن أتحدث عن عمان اليوم!!**

□ بعد أربعين سنة من الحكم هل تعتقد أن التنمية في عُمان كافية أم غير كافية؟

■ **أولاً كافية أو غير كافية.. في الحقيقة «ما في تنمية كافية». ومع اعترافي بجهلي**

بتطورات النهضة العمانية في السنوات العشر الأخيرة أكاد أجزم بأن التطور غير كافٍ! عُمان تحتمل مزيداً من التطور والتقدم والإنجاز والانفتاح. برأيي أن عُمان ما زالت مغلقة ومنغلقة على نفسها وغالقة لأبواب عديدة من غير مبرر. وإذا كان هناك ثمة من مبرر في السنوات الأربعين الأخيرة فلا يوجد اليوم مبرر لهذا الانغلاق!! أفكارهم ما زالت متعلقة بالماضي ولم يدركوا بعد أن هناك متغيرات تفرض عليهم مزيداً من التطور والتغيير والانفتاح.. سمّه ما شئت!

أي دولة تريد أن تنجز سياسة متكاملة يجب أن يكون شعبها مهيأ. يجب أن يكون عندها كوادر مؤهلة. عمان حتى الآن لا تملك الطاقم الشعبي المؤهل. نعم حدث تعليم وحدثت تنمية لكن الطاقم الإداري ما زال

ينقصه التدريب وتنقصه الخبرات!

بدايات الخليج

□ حدثنا عن بدايتك مع الخليج واليمن، وكيف جاءت الفكرة للكتابة عن المنطقة في ظل شح المؤلفات التي تتحدث عن الأحداث السياسية في منطقة الخليج والجزيرة العربية في تلك الفترة؟

■ الظروف تخدم الصحافي كثيراً أحياناً، فقد بدأت في متابعة شؤون الخليج عموماً في أواخر الستينيات. كانت بريطانيا ما زالت تسيطر على الخليج وعلى اليمن الجنوبي. في بداية عملي في الصحافة دخلت المنطقة عن طريق اليمن، وكان أول عمل صحافي قمت به هو تغطية الثورة اليمنية والحرب اليمنية. كنت من الصحافيين القلائل الذين ذهبوا إلى اليمن في تلك الفترة.

عاصرت حرب الثورة في اليمن بين الجمهوريين والملكيين، وعاصرت مرحلة عبدالله السلال وما قبلها وما بعدها وصولاً إلى الرئيس علي عبدالله صالح. وأهم الأحداث التي تابعتها هناك هي مرحلة الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي والسلطنات الجنوبية والدور البريطاني فيها. كنت على صلة بكل الأحزاب السياسية في الجنوب وكان الطريق دائماً بين بيروت وصنعاء أو بيروت وعدن يمر عبر بوابتين هما:

ـ بوابة الخليج ـ الشارقة، مركز المقيم البريطاني العام. كان فيها مطار أساسي، ومنها ننطلق إلى عدن. والقرن الأفريقي، فمن جيبوتي أو أسمرة أو أديس أبابا كنا ننطلق إلى صنعاء أو إلى الحديدة ومنها إلى صنعاء

عبر وسائل مواصلات متواضعة.

وكان طريق العودة من اليمن يمر بالشارقة أيضا وأحياناً عن طريق البحرين. في تلك الفترة لم تكن إلّا دولة الكويت مستقلة، أما باقي دولة المنطقة فكانت تحت الاستعمار البريطاني. استقلت دولة الكويت وبدأت فيها مظاهر الحياة السياسية وظهرت الصحافة، وأنشئ فيها برلمان، وبالتالي فقد تقدمت باقي دول الخليج في هذا المجال.

الانسحاب البريطاني

□ وكيف كانت الأوضاع في المنطقة في تلك الحقبة؟

■ كانت بريطانيا عازمة على الانسحاب من شرق السويس فانقلبت الأوضاع السياسية في منطقة الخليج رأساً على عقب. فجأة شعر

الخليجيون بأنهم سيصبحون في العراء وهم من تعوّد على الحماية البريطانية طوال قرون. ولم تكن هناك في المنطقة مؤسسات ولا في أحزاب سياسية، وبالتالي، لا بنية تحتية من أي نوع سياسي كان.

بعد عام ١٩٦٦م بدأت بريطانيا تسعى في الخليج إلى ترتيب الأوضاع لتوفر لها أو لمصالحها استقراراً بعد جلائها في شرق السويس، وبدأت العديد من التغييرات تظهر في المنطقة. وأول هذه المتغيرات هو تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في أبوظبي خلفاً لأخيه الشيخ شخبوط الذي يقال بأنه لم يحسن استخدام أموال النفط في التنمية! كانت بعض إمارات الخليج مستقرة من حيث خلافة الحكم بعد الانسحاب البريطاني وخصوصاً في الكويت والبحرين.

وفي المقابل ظهرت بعض الخلافات في الإمارات الصغيرة: راشد بن سعيد المكتوم في دبي، القواسم كانوا مختلفين في ما بينهم، اغتيل الشيخ خالد القاسمي في الشارقة واستقرت حال القواسم بعد ذلك في الشارقة ورأس الخيمة. وأخيراً توفي الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة وكان آخر القراصنة!! والحق يقال وإنصافاً للتاريخ، أن الشيخ زايد غيّر ملامح المنطقة. بدأت الحركة في إمارة أبو ظبي، وبعدها في دولة الإمارات، تسير في الاتجاه الصحيح نحو بناء شيء يشبه الدولة ويوفر لأهالي البلاد شيئاً من الاستقرار والرخاء والتنمية!

في هذه الأثناء كانت هناك ثورة في جنوب اليمن.

كانت الأوضاع تسير في اتجاه العنف.

العنف الذي يرتبط بالسياسة والمعتقد، ومن ثم انعكس الصراع في الجنوب على الخليج. كان هناك صراع بين ما يمكن أن يسمى باليسار واليمين!!

أطراف الثورة

□ من هم أطراف الثورة أو الصراع في جنوب اليمن.. أو من أطلقت عليهم اليمين واليسار؟

■ **اليسار كانوا مجموعة المتحزبين أو الحزبيين، واليمين هم من يحاول أن يمثل السلطة. في ذلك الوقت كان العالم بين كتلتين، الاتحاد السوفياتي والغرب. الاتحاد السوفياتي كان قبلة اليسار وكانت الدولة الكبرى الداعمة لكل الاتجاهات اليسارية في العالم. اليسار كان يحارب تحت شعار الاستقلال والحرية والتنمية والكرامة الإنسانية.**

كان يحارب ضد الفساد وضد السلطات الدكتاتورية. الشعارات كانت مغرية وكبيرة وكل من دخل إلى هذا التيار لم يكن يملك شيئاً ليخسره، فأغلبهم لا ينتمون إلى قبيلة كبيرة ولا إلى زعامة ولا إلى مال. كما أن الالتفاف حول شعار مقاومة الاستعمار البريطاني كان شعاراً مغرياً جداً! المنطقة كانت تعرف بالجنوب العربي قبل أن يطلق عليها اسم اليمن الجنوبي. وعدن كانت عاصمة أو مدينة حاضرة. كانت مثل هونغ كونغ خليطاً من الأجناس وأهم من هونغ كونغ في مرحلة من المراحل التاريخية.

كانت الحرب في جنوب اليمن على أشدها. اشتركت في الحرب أطراف عدة مثل الجبهة القومية والجبهة الاشتراكية للجنوب اليمني ورابطة أبناء الجنوب اليمني وأحزاب عدة.

كان العدنيون في صراع لحالهم، وهناك صراع آخر بين أبين والحضارمة، وكان في حضرموت ثلاث سلطنات. لقد كانت هناك بنية فسيفسائية في الصراع بين أطراف عدة.

رضخت بريطانيا لطبيعة الظروف في المنطقة. انسحبت من الجنوب العربي أو اليمن الجنوبي. وبعد صراع حزبي تولى الحكم في الجنوب ما يسمى بالتيار اليساري أو اليسار الموالي للاتحاد السوفياتي. أما الشمال فقد كان في حالة حرب مختلفة بين جماعة السلّال والعمري ومجموعة من القبائل مثل حاشد وبكيل.

عودة اليسار

□ لماذا انحسر اليسار العربي أو ما يعرف بحركات اليسار العربي. هل للحركات اليسارية بوادر عودة إلى السياسة؟

■ أولاً أتمنى أن يكون سؤالك صحيحاً. أتمنى أن يعود اليسار العربي إلى لعب دور في الحياة العربية السياسية. نعم انحسر اليسار في العالم العربي لأن اليسار اعتمد على مظلة الاتحاد السوفياتي، هذي المظلة الهلامية التي انهارت في ٢٤ ساعة بعد سبعين عاماً من تخويف العالم. لقد كانت في اليسار جوانب مشرقة. اليسار كان يدعو إلى خدمة المجتمع كمجتمع وليس الفرد كفرد. فالنظام الصحي يشمل الجميع، والنظام الاجتماعي يحمي المسنّين من غدر الزمن. هناك توزيع عادل للثروة ونظام ضرائبي مميز بحيث لا يأكل الغني الفقير. ربما هناك خمسون نوعاً من أنواع اليسار، لكن هذا هو الخط العام لليسار. اليسار كان معادياً للرأسمالية البشعة الممثلة بالجشع والاحتكار والفساد. كان

حرية اقتصادية وحقوقاً صحية وتربوية واجتماعية للفرد العادي. التعليم المجاني سياسة يسارية. الطب المجاني سياسة يسارية. الرعاية الاجتماعية سياسة يسارية.

مجلس التعاون ومستقبله

□ عاصرت إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي. حدثنا عن النشأة والمسيرة، وهل هناك مستقبل حقيقي للمجلس؟

■ أولاً مجلس التعاون الخليجي يشبه الجامعة العربية من حيث التركيب. ابتُدع المجلس لخلق أرضية بين دول متشابهة تلتزم الحد الأدنى من التفاهم في ما بينها حول السياسة أو سياسات معينة، بدءاً بالسفر بين دول المجلس ونهاية بالتحالفات مع الدول الغربية!!

مجلس التعاون غير مضر، نعم لا يؤمل منه أكثر مما يفعل لكنه جيد. وهو عموماً مثل المؤسسات العربية التي لا تقدم ولا تؤخر، والدليل على ذلك أن دول مجلس التعاون مثلاً، لا تتفق على شيء في الأزمات الكبرى. مجلس التعاون كان طموحه أن يقلد أوروبا في طريقه إلى وحدة خليجية، ولكنه للأسف لم يستطع أن يوحد الجمارك ولا العملة والجوازات. حتى عملية الدخول والخروج لمواطني دول المجلس فيها ما فيها من صعوبة، فبينما هناك دولة تسمح للعماني بالدخول، هناك دولة لا تسمح للكويتي بالدخول!! من وجهة نظري، كل مواطن خليجي له مصلحة في استمرار مجلس التعاون وفي دعمه دون أن يأمل منه الكثير. نعم المجلس لن يتطور إلى الأفضل ما دامت

الأنظمة العربية بهذه العقلية. لكن علينا حمايته من أن يتقهقر!

□ هل كان إنشاء مجلس التعاون بحد ذاته أحد أسباب ابتعاد الإنسان الخليجي عن محيطه العربي؟

■ سؤال جيد جداً. في فترة من الفترات أصبح الخليجيون يتغنون بالخليج، مما كان يوحي باستقلالية عن الوطن العربي. هذه المرحلة بدأت مع سقوط الناصرية والفكر العربي القومي. حكم السادات وتصالح مع إسرائيل. الوطن العربي كان مشتتاً وأنور السادات أسقط نهائياً الفكرة القومية باتفاق كامب دايفيد. بدأ الخليجيون ـ وعلى رأسهم الكويتيون ـ بالانفصال عن العرب وأصبحت هناك نزعة خليجية. دعم هذه النزعة الخليجية أمران:

الأمر الأول هو المال، يعني أنت الخليجي أغنى مني أنا المشرقي أو أنا العربي، وبالتالي أنت أفضل مني في القيام بما تريد أن تقوم به! ثم إن تدفّق العمالة من دول الوطن العربي إلى الخليج عمّق حب الذات لدى الخليجيين.

الأمر الآخر هو القضية الفلسطينية، فبعد اتفاق كامب دايفيد لم تعد القضية الفلسطينية تجمع العرب حاضرة.

تركيا الجديدة

□ تلعب تركيا الآن دوراً سياسياً ملحوظاً في الشرق الأوسط، فهل سيكون لها دور مؤثر في جيوبولتيكا المنطقة؟

■ أنا أختلف معك في الرأي. لا يوجد أي محور تركي مؤثر على عمان. تركيا بعيدة عن عمان. نعم هناك محور إيراني ومحور يمني

ومحور خليجي، لكن أستبعد أي دور تركي في عمان!

تركيا دولة إقليمية تنمو وتكبر ولها حراك سياسي في منطقة الشرق الأوسط، لكن ليس لها تأثير في الجيوبولتيكا الخليجية. العرب يستعينون بتركيا وبخدمات تركيا كنوع من الدعم في الموقف السياسي لبعض القضايا العربية، لكن عمان محاطة بإيران ودول الخليج، وربما تكون السعودية واليمن والمغرب هم من يشكلون خطورة على جيوبولتيكا المنطقة.

وخطر التقسيم أيضاً

□ لا يمكن الحديث عن الخليج العربي دون ذكر أميركا، القوة العظمى، واستراتيجيتها في المنطقة. إذا نجحت استراتيجية الولايات المتحدة

الأميركية في تقسيم دول الخليج، فما هي نظرتك بشأن آلية التقسيم هذا في الخليج العربي؟

■ أولاً الانفصال بين الدول عادة لا يكون بترتيبات قانونية. السودان مثال سيئ على الانفصال. الأمم المتحدة أشرفت على الاستفتاء، لكن قبل أن نصل إلى نتيجة الاستفتاء في السودان يجب أن نعود للخلفيات التاريخية، فمنذ خمسين سنة والجنوب السوداني يطالب بالانفصال ومرّت حروب طويلة وعريضة من أجل الانفصال. لكن عموماً لا انفصال بالتراضي. كل انفصال يحدث بالإرغام ولا توجد سيناريوهات محددة للانفصال. بالنسبة إلى الخليج ومنطقة شبه الجزيرة هناك احتمالات للانفصال. مثلاً لا نستبعد انفصال اليمن بسبب وجود حركات سياسية، ولا نستبعد

انعكاس هذا على الإمارات إذا جرى صراع بين الأولاد على الحكم! يعني هناك عدة احتمالات ولكن لا توجد أي ترتيبات قانونية لذلك.

□ كيف تصف العلاقات القائمة بين دول الخليج العربي في ظل الاختناقات والصراعات التي تحدث خلف الكواليس؟

■ **أنا أسميها مناوشات وليست صراعات. لا توجد صراعات بين دول الخليج، أما المناوشات الخليجية فعادة ما تقوم على أمرين: صراع على الحدود أو صراع على الثروة. وأهم هذه المناوشات والتي استمرت سنوات ولم تهدأ إلّا في السنوات الأخيرة هي بين السعودية وقطر. بدأ النزاع على الحدود وتطور إلى أمور أخرى. هذا الصراع أدى إلى انقلاب الشيخ حمد بن**

خليفة على أبيه وتولي الحكم في قطر، وأدى إلى قيام قناة الجزيرة التلفزيونية والتي كانت بمثابة سلاح دمار شامل بيد قطر ضد السعودية، وهُزمت السعودية من تحت رأس هذا السلاح! أما المناوشات الأخرى فهي بسيطة، ربما كان أبرزها المناوشات التي حدثت بين الإمارات المتحدة بعد الفترة الأولى للاستقلال وأغلبها كانت حول تقسيم الأرض بينهم.

الوصاية السعودية

□ هل تملك السعودية الآن السيادة أو الوصاية على الخليج؟

■ السعودية «بتمون» على الخليجيين ومؤثرة على دول الخليج، لكن لا تملك سيادة ولا وصاية على المنطقة. فهي تمون على دول

الخليج لعدة أسباب. أولاً بحكم كونها المركز الإسلامي الأساسي. والأمر الثاني هو الحجم الجغرافي. أما الأمر الثالث فهو الحجم المالي، والرابع هو العلاقات مع الغرب وخصوصاً مع أميركا! الآن السعودية مهمة لأميركا أكثر من أي دولة أخرى في العالم.

□ هناك من يقول إن عدم انهيار مجلس التعاون هو بحد ذاته نجاح كبير. ما رأيك؟

■ هذا كلام سلبي.. أن تمشي من هنا إلى هناك ولا تقع على الطريق لا يعني أنك شخص سليم!! نعم استمرار مجلس التعاون شيء ضروري لدول الخليج، لكن السؤال هو ماذا أنجز هذا المجلس؟ أصبح مجرد مناسبة لاجتماع حكام الخليج مرة في السنة. يجتمعون الآن في مدة زمنية قد لا تزيد على

٢٤ ساعة! نسبة من الاجتماعات يغيب عنها قابوس وخصوصاً التشاورية. أيضاً هناك أجهزة إدارية في المجلس لا تعمل. لا يكفي أن يكون لديك اتفاق تنسيقي أو علاقات دولية أو معاهدات بدون فعل وبعد انتهاء الاجتماع تبدأ التخطيط للاجتماع القادم!

السؤال: هل المواطن الخليجي يشعر بوجود مجلس التعاون؟ هل يعلم المواطن ما الذي يقوم به المجلس وماذا يفعل وما هي الخدمات التي يؤديها؟ وما هي التحسينات التي طرأت على مواطنيه في ضوء العلاقات بين دول المجلس؟ أين برز مجلس التعاون الخليجي، في أي المناسبات، عمّن دافع.. شو مهمته؟ هل كل هذه الأمور واضحة للمواطن الخليجي؟ أغلب المهام تنسيقيه وكل القرارات التاريخية التي كان من المفترض أن

يصل إليها المجلس لم يصل إليها!! العملة الموحدة مثلاً، يجري الحديث عنها منذ سنوات، لكن مازال الخلاف قائماً عليها، وحتى على مقر البنك المركزي: هل يكون في السعودية أم في الإمارات!

وهْم السيادة

□ هل يمكن اعتبار «السيادة» التي تتمسك بها دول المجلس هي العائق في تأخر إنجازات مجلس التعاون؟

■ أي سيادة؟ نحن العرب لدينا عقدة اسمها «عقدة السيادة». اللبنانيون هم أسوأ من ينادي بهذا الموضوع! يتحدثون عن السيادة والاستقلال وهم مخترقون من كل دولة في العالم. السيادة لها أسس. يجب أن تمارس استقلالك في كل شيء!! لم يعد هناك أي

«سيادة دولة» في العالم. أصبح الكل مرتبطاً بعضه ببعضه. لم يعد هناك أسوار. السيادة أصبحت مجرد مظهر من مظاهر الفخفخة. أن يكون لديك جواز سفر خاص، أن يكون لديك شرطي يقف ليختم الجواز، هل هذه هي السيادة؟ مفهوم السيادة تغير كله. أصبح مفهوماً متخلفاً برأيي!

II

عُمان الغد

سيف بن هاشل المسكري

كان الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في منظومة مجلس التعاون الخليجي خلال فترة عصيبة شكلت مفصلاً تاريخياً في حياة المنطقة العربية والشرق الأوسط والعالم أجمع عندما أقدم النظام العراقي السابق على «كارثة» غزو الكويت، وهو يعلم «الكثير» عن خبايا تلك الفترة وما جرى خلف الكواليس. لعب أدواراً حيوية في العلاقات الثنائية الخليجية - الخليجية، وخاصة منها بين عمان والإمارات. هو أول وكيل للسياحة في السلطنة حيث تمكن خلال فترة وجيزة من إعداد «أول استراتيجية» عمانية في هذا المجال ما زالت وزارة السياحة ترتكز في

حركتها على «بعض» من محاورها. كان رئيساً للدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية التي بدأ حياته العملية بين ملفاتها المتشابكة. هو العضو الأبرز في مجلس الدولة العماني على مدى ١٠ أعوام متتالية، وهو الذي قاد عملية «التغيير المنهجي» في أداء الاتحاد العماني لكرة القدم ممهداً لفوز المنتخب العماني بكأس الخليج لأول مرة في تاريخه.

وربما لكونه «مغرداً خارج السرب»، فقد أقصي عن آخر مناصبه في الحكومة العمانية وكيلاً لوزارة التجارة والصناعة للسياحة؟!

ولكل ذلك ـ وغيره الكثير ـ الحوار مع الرجل يكتسب نكهة خاصة تتميز بالشمولية والقراءة المستقبلية الواعية لما يجري على الساحتين الخليجية والعربية.

وعلى الرغم من الصبغة الدبلوماسية التي

تطبع حديثه في غالب الأحيان، فإنه يجد نفسه مدفوعاً إلى التخلي عن تلك البصمة.

الشيخ سيف بن هاشل المسكري كيف يقرأ أحداث عمان التي وقعت أخيراً وكيفية التعامل معها، وانعكاساتها على المستقبل؟. وما هي رؤيته لما يجري من «تسونامي الاحتجاجات» التي تجتاح العديد من البلدان العربية؟. وماذا عن مستقبل العلاقات الثنائية بين عمان والإمارات؟

يقول الشيخ سيف بن هاشل المسكري إن أحداث عمان أثبتت أن الشعب العماني بلغ «سن الرشد» على عكس ما كان يروّج له «البعض» من أنه لايزال قاصراً، كما كشفت بجلاء عن حكمة القيادة المتمثلة في شخص السلطان قابوس الذي قدم نموذجاً يحتذى للآخرين سواء في الداخل

أو الخارج في كيفية معالجة الأزمة.

ورفض المسكري المقارنة بين ما جرى في كل من مصر وتونس وليبيا بما جرى في عمان، مشيراً إلى أن الجماهير خرجت في هذه الدول مطالبة بإسقاط رأس الدولة بينما في عمان كان الجميع متمسكين بصاحب الجلالة، بل ويؤكدون في هذه الاحتجاجات ـ من صلالة الى عبري والبريمي مروراً بصور ومسقط وصحار ـ أنهم خرجوا من أجل حماية صاحب الجلالة، كما أن التجاوب السريع من جانب السلطان لمطالب المحتجين ـ حينما وصلته وعرفها ـ يؤكد وجود علاقة خاصة بين هذا القائد وشعبه، معتبراً أن خطوات السلطان قابوس في معالجته للأزمة تشكل «حركة تصحيحية» تضع السلطنة على بداية «المرحلة الثانية» من نهضتها الحديثة، مستنكراً بعض المطالب

«المستوردة» التي تجافي الواقع العماني «بتفاصيله» حيث يكمن الشيطان.

وأرجع عزوف فصائل معينة من النخب العمانية عن الترشح لعضوية مجلس الشورى، وكذلك عزوف الناخبين أيضاً من جانبهم، إلى ما سماه «الشعور الجماعي» بأن الأعضاء لا يمثلون إلّا مصالحهم الشخصية نظراً لغياب الثقة بكفاية صلاحيات المجلس، الأمر الذي رآه مؤشراً واضحاً إلى أن المواطن العماني وصل إلى درجة من النضج توجب نقلة نوعية لهذه المؤسسة التي يصفها بأنها «صمام أمان المجتمع»، مؤكداً أحقية «ممثلي الشعب العماني» برفع «البطاقة الحمراء» في وجه العابثين بالمال العام من خلال صلاحيات الرقابة والتشريع، مطالباً بتقديم المسؤولين ـ ابتداءً بدرجة المدير العام ـ لإقرارات ذمة مالية «قبل

تعيينهم» حتى يمكن محاسبتهم لاحقاً إن كانوا قد حققوا ثراءً فاحشاً من التربح على حساب المال العام وفق مبدأ «من أين لك هذا»؟

وأبدى الأمين العام المساعد «الأسبق» للشؤون السياسية في مجلس التعاون الخليجي مخاوفه من عدم تنفيذ «الوعود» الخليجية في ما يتعلق بالدعم المعلن عنه لكل من عمان والبحرين، متمنياً ألا تفاجأ الدولتان بأنهما تستجديان هذا الدعم وأنهما «على باب الله»، مشيراً إلى «سوابق» خليجية في هذا الشأن؟!

وقال المسكري إن لا أحد يستطيع المزايدة على شخصه في علاقته الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة، متمنياً على أصحاب القرار فيها إعادة النظر في وجود «نقاط للتفتيش» على حدود البلدين التي قال بأنها تخلف أثاراً سلبية في نفوس

المواطنين العمانيين الذين يعتبرون أنفسهم شعباً واحداً مع إخوانهم في الإمارات.

٢٠ آذار/مارس ٢٠١١

المشهد العماني

■ كيف تقرأ المشاهد والأحداث والتطورات الأخيرة وتداعياتها في سلطنة عمان؟

□ على عكس ما كان يقال من أن الشعب العماني «غير راشد»، فقد أثبت هذا الشعب أنه ناضج ويعرف كيف يتحمل المسؤولية ويعبّر عن قدرته على ذلك. وهذا بخلاف بعض الجيوب التي نتجت من عمليات تخريب، لكن العملية ـ في مجملها ـ أثبتت لمن كانوا يتوهمون أن الشعب العماني غير راشد، ويكررون هذا القول من داخل عمان

في كل يوم، وكنا نسمعه حتى على مستوى الإعلام المحلي، أن جلالة السلطان أثبت أنه رجل واعٍ يتعامل مع الأمور بكل حكمة، حتى أنه قدّم دروساً ونموذجاً يحتذى به للآخرين سواء في الداخل أو الخارج.

■ كيف؟

□ **العملية التصحيحية والتغيرات التي حصلت سريعاً أثبتت صحة ذلك، فهو لم ينتظر حتى تتراكم الأحداث إلى حد يصعب التعامل معها، فقد أخذ الإشارة بسرعة وتعامل معها بسرعة أيضاً، وبكل حكمة. والآن، على المجتمع العماني أن يستوعب هذه الحكمة ويتعامل مع تلك التغيرات، ومنها بعض المطالبات التي رفعت خلال الأيام الماضية، فقد تكون هذه المطالبات صحيحة ومشروعة لكنها تحتاج الى وقت.**

القفز على الواقع

■ أي مطالبات تقصد؟

□ قضية «الدستور التوافقي» ورئاسة مجلس الوزراء وغيرها، فتلك القضايا تحتاج إلى المزيد من الوقت للتعامل معها، فلا يمكن المطالبة بأشياء مثل هذه ونريدها أن تتحقق على الفور، فإذا كان السلطان قد تمكن من استخدام «عصا سحرية» في التعامل مع الموقف خلال أقل من أسبوعين فهذا لا يعني إنشاء أو تأسيس مؤسسة دستورية لها مسؤولياتها والتزاماتها بهذه الطريقة.

على سبيل المثال، لو أن هناك توجيهاً لإيجاد دستور فهل يمكن وضع هذا الدستور خلال يوم أو يومين أو حتى شهر أو شهرين، خصوصاً أنه في بلد مثل عمان لدينا فقط «النظام

الأساسي» وبالتالي فنحن بحاجة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال «الدساتير».

■ الحديث عن الدستور هل يعيد طرح فكرة السلطنة الدستورية مثلاً؟

□ شوف.. أنا شخصياً كمواطن عماني عندي طموحات لكنني أرفض أي شيء مستورد في هذا المجال، حيث يجب التعامل مع الأمور بواقعية، ومن منطلق المصلحة الوطنية، أما استغلال مثل هذه الأمور لمجرد رفع شعارات ومزايدات فهذا مرفوض ويصعب قبوله.

■ لكن يبدو أن المطالبين بالدستور التعاقدي ربما لا يمتلكون رؤية واضحة حول الموضوع؟

□ لا، أنا أحترمهم، والمؤكد أن لديهم رؤيتهم لكنها ليست منطلقة من الواقع العماني

ومن الواقع الاجتماعي السياسي التاريخي.

■ تعتقد إذن أن طروحات هؤلاء تجافي الواقع؟

□ أعتقد أنها بعيدة عن الواقع. صحيح قد يكون الإصلاح مطلوباً، لكن لا أحد يرفض وجود مؤسسات رقابية وتشريعية ومحاسبية.. لكن بأي منظور؟ قضية الطموح مشروعة، لكن هذه الطموحات يجب أن تنطلق من واقع حتى يمكن أن تتحول إلى واقع.

وما يجري الآن في هذا الصدد ليس عملية «حرق للمراحل» بقدر ما هي محاولة «للقفز على الواقع»، واعتقادي أن بعض المطالبات التي تتحدث عن دستور تعاقدي هي بمثابة قفز على الواقع.

الشيطان في التفاصيل

■ هل معنى ذلك أنك تعيد إنتاج مقولة عدم نضج المجتمع العماني بعد؟

□ **لا.. لا.. أنا لا أريد تكرار ما يقوله الآخرون، بل أرفضه تماماً، فالمجتمع العماني ناضج وراشد ويستطيع تحمل مسؤولياته. لكن ما أقوله هو أننا بحاجة إلى النظر لواقع المجتمع العماني «بتفاصيله»، والشيطان يكمن في التفاصيل.**

لكن حسماً لهذه الجدلية.. ألا يمكن القول بأن السلطنة لديها بالفعل نظام أساسي ـ أو دستور ـ فلماذا لا يبنى عليه؟ فلنبحث عن المواد التي قد تحتاج إلى تعديل أو إلغاء للوفاء بالمطالب المشروعة دون حاجة إلى هدم كل شيء والبداية من الصفر.

بالضبط، هذا ما نقوله، لماذا لا ننطلق مما هو موجود لدينا؟

■ ما هي نقاط الضعف التي تراها في النظام الأساسي بصيغته الراهنة؟

□ إحدى أبرز هذه النقاط أنه ترك المجال للوزراء لوضع القوانين واللوائح المنفذة للنظام الأساسي فكانت المحصلة في أمرين: إما أنّ بعض هذه القوانين أو اللوائح لم تر النور، أو أنها ـ في حال وجودها ـ لم تكن بطموح النظام الأساسي ذاته. لم تكن في مستوى طموح مبادئه التي تضمنها وروح نصوصه.

وفي ما يتعلق بمجلس الشورى نحن بحاجة إلى تقوية دور المجلس، وهذا كلام منطقي بحيث يستطيع القيام بدوره الحقيقي في هذه

المرحلة والمرحلة القادمة.

■ لك تجربة طويلة في مجلس الدولة وهو مجلس نخبة، لكن مجلس الشورى منتخب تتحكم في اختيارات أعضائه عوامل عديدة ـ مع احترامنا لهم جميعاً ـ فهل يستطيع هذا المجلس بوضعيته الراهنة أن يتحمل مسؤولية الرقابة والتشريع؟

□ لعلك لاحظت في الانتخابات الأخيرة عزوف فصائل معينة من النخب عن الترشح، يقابله عزوف أيضاً من جانب الناخبين بسبب وجود شعور جماعي بأن هذا المجلس لا يخدم إلا أعضاءه، فلماذا أشارك بالتصويت لأشخاص ربما لا يمثلون إلّا مصالحهم الشخصية؟؟ لم يكن هناك ثقة بكفاية صلاحيات المجلس، وهو ما انعكس على أعضائه وعلى الناخبين، وهذا أيضاً يعطيك مؤشراً واضحاً إلى أن المواطن العماني وصل

إلى درجة من النضج توجب نقلة نوعية لهذه المؤسسة التي أعتبرها صمام أمان المجتمع.

البطاقة الحمراء

■ ما هي تصوراتك لدور مجلس الشورى المستقبلي؟

□ **هي ليست تصورات، لكن دعنا نقول «أمنيات»، فقد أغلق باب الترشح لعضوية المجلس الآن والانتخابات في أكتوبر القادم.**

أما الدور الذي يجب أن يلعبه مجلس الشورى في المستقبل ـ من وجهة نظري كمواطن عماني ـ فلا تهمني قضية اختيار وزراء من بين أعضائه في المستقبل لأن تلك «سياسة عليا» قد تكون خارج إطار المجلس نفسه.

لكن الأكيد أن هذه النظرة سوف تؤدي إلى رفع سقف المترشح في الفترات القادمة وليست الآتية قريباً، حيث أغلق باب الترشح الآن. أعتقد أننا بحاجة إلى إعادة صياغة صلاحيات مجلس الشورى قبل الانتخابات القادمة أواخر هذا العام، بمعنى أن يكون له صلاحيات التشريع والرقابة على المؤسسات، خصوصاً في ما يتعلق بالقضايا التنموية والخدمات بدءاً بالاقتصاد الوطني والمشاريع العملاقة التي تحتاج للمتابعة والرقابة إلى التنفيذ والإنفاق من المال العام حتى الشؤون الاجتماعية.

أذن، فمجلس الشورى يجب أن تكون له الكلمة في العملية التشريعية وكذلك في ما يتعلق بالرقابة على المال العام، وخاصة ما يتعلق بالأداء المالي، وكذلك المحاسبة، ليس

من خلال النقل التلفزيوني للجلسات ـ فهذا قد يخلق حساسيات ـ بل المقصود هنا بالمحاسبة أنه عندما تكون هناك جهة معينة أخطأت يكون لمجلس الشورى صلاحية رفع «البطاقة الحمراء» لهذه الجهة، وهذا سوف يؤدي فعلياً إلى خلق نوع من التوازن ومن الرقابة الذاتية قبل أن تكون خارجية، فالكثير من القوانين ليست في حقيقتها للعقاب بقدر ما هي للحد من الأخطاء حتى لا تكون هناك أخطاء متعمدة!

صحيح نحن بشر، ومن لا يعمل لا يخطىء، لكن الخطأ نوعان، أحدهما غير متعمد يتمثل في هفوات معينة خلال العمل، والثاني هو «أخطاء متعمدة»، وهي تلك التي أقصدها بضرورة وضع آلية معينة لمجلس الشورى حتى يتمكن من محاسبة مرتكبيها كي لا تتحول

الأمور إلى شخصية، خصوصاً أن لدينا تجارب يمكن الاستفادة منها، ففي بعض هذه المجالس يقوم العضو باستخدام «البطاقة الحمراء» أو التلويح باستخدامها من أجل مصلحته الذاتية لا المصلحة العامة، لذلك يجب أن تكون هناك ضوابط قد تتمثل في جهة مستقلة تكون معنية بمراقبة الأداء بحيث نضمن مراقبة أداء الأعضاء الذين قد يحاولون «الاصطياد في الماء العكر» ويسيئون استغلال حقوقهم بتوظيفها لحسابهم الخاص، كما أن المجلس نفسه يمكن أن يفرز آلياته الخاصة مع استمرار التجربة، ولو أن هذا قد حدث مع بداية الفترة القادمة للمجلس ـ عقب الانتخابات أواخر العام الجاري ــ دعنا نرى كيف يمكن أن يلعب المجلس دوراً إيجابياً في هذا السياق الرقابي المهم، وبالتالي فعجلة

التنمية ـ في تصوري ـ ستكون حركتها أكثر دقة واتزاناً وانضباطاً وأقل تكلفة، وبالتالي تكسب الدولة والمواطن في النهاية.

العمولات

■ هل تقصد بـ«أقل تكلفة» أن العمولات تقل أو تختفي؟

□ دعنا نقول بأنها أقل تكلفه فقط! فقد لاحظنا وجود مشاريع بمئات الملايين بينما لا يعرف المجلس عنها شيئاً. كان يعرض على المجلس فقط الإطار الكلي للموازنة أو الخطة الخمسية، ربما بحجة أن أعضاء المجلس غير قادرين على التقييم، وهنا علينا أن نعطي المجلس فرصة ليخلق كوادره خلال السنوات الأربع القادمة.

كذلك أعتقد بضرورة أن يتمتع عضو مجلس الشورى بالحصانة في مرحلة ما بعد انتهاء

فترة عضويته. حصانة قانونية ومالية. فإحدى نقاط الضعف في المجلس الحالي أن الشورى يخرج بعد انتهاء فترته دون ضمان لاستمرارية وجود دخل مميّز أو راتب تقاعدي، بينما حتى «المجالس الصورية» في بعض الدول تخصص حماية مادية لأعضائها، خاصة أن معظم الأعضاء عندنا هم موظفون في الحكومة أصلاً، وبالتالي فهم يستقيلون من وظائفهم ـ كشرط للترشح ـ وبعد انتهاء فترتهم لا يجدون الضمان المالي الذي هنا يكفل لهم حياة كريمة مستقرة.

حصانة.. وحصانة

■ ألا يمكن إلغاء شرط الاستقالة وجعلها فترة انتداب يعود بعدها إلى عمله؟

□ **الاستقاله صعبة لكن يجب أن يكون هناك**

نوع من التعويض المناسب للأعضاء فيما بعد انتهاء فترتهم، وذلك حتى يشعر العضو بالاستقرار.

■ وكيف يمكن للحصانة القانونية أن تستمر إلى ما بعد انتهاء فترة العضوية بالمجلس؟

□ **هي موجودة خلال فترة العضوية، ولأن المجلس استشاري حالياً فليس هناك تبعات قانونية لاحقة على العضو، لكن في المستقبل عندما يصبح مجلساً تشريعياً ورقابياً يصبح من الضروري استمرار شموله بالحصانة في ما بعد انتهاء فترته، خاصة تجاه كافة القضايا التي قد يتعرض لها أثناء أدائه لدوره التشريعي والرقابي بحيث لا يكون عرضة للملاحقة من جانب بعض الذين قد يتعرض لهم في مجال المراقبة والتشريع وبالتالي لا يعاقب على أدائه لمسؤولياته أو تتخذ ضده إجراءات معينه بسبب ذلك.**

■ بعد الأحداث الأخيرة في السلطنة أليس من الحكمة إعادة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الشورى من جديد؟

□ **لا، إذا أعيد فتح باب الترشح فهذا يتوقف على طبيعة السياسات الموضوعة بالنسبة للمجلس من حيث الصلاحيات الجديدة سواء في مجال التشريع أو الرقابة، غير أن إعاده فتح باب الترشح تعني أننا بحاجه إلى تأجيل الانتخابات في أكتوبر القادم وسندخل هنا في ضرورة صدور مرسوم استثنائي بالتمديد أو إعادة الهيكلة مرة أخرى، لكن في المرحلة الحالية يمكن أن يبدأ العمل في إعادة صياغة الصلاحيات، ثم يقوم مجلس الشورى القادم ـ عقب انتخابه ـ بتنظيم ما يتعلق بأدائه وأداء أعضائه من خلال تعديل لوائحه الداخلية وخصوصاً في ما يتعلق**

بالحماية المادية والقانونية، ونحن الآن بحاجة إلى التعامل مع هذه الأمور بهدوء: تعديل دستوري، أقصد في النظام الأساسي للدولة بما يسمح بتوسيع صلاحيات المجلس ليكون له حق المراقبة والتشريع.

هناك نقطة كانت موضعاً للجدل بين مجلس الشورى والدولة، وذلك بشأن ما ورد في النظام الأساسي للدولة من أن مجلس عمان يتكون من مجلس الشورى ومجلس الدولة. الجدل كان في من يسبق من بروتوكولياً. وجاء الواقع العملي خلافاً لنصوص النظام الأساسي للدولة.. فكانت الأولوية للمجلس المعين على المجلس المنتخب.. الدولة يسبق الشورى.

المرجعية في ذلك للنظام الأساسي للدولة حيث يجب أن يأتي مجلس الشورى أولاً.

■ وماذا عن مجلس الدولة في ما يتعلق بالصلاحيات.. بمعنى هل سيكون له أيضاً الحق في الرقابة والتشريع؟

□ شوف.. إذا صارت إصلاحات في اختصاصات وصلاحيات مجلس الشورى فسيكون من الطبيعي ـ وتلقائياً ـ أن يتأثر مجلس الدولة إيجاباً بهذه الإصلاحات، حيث يمكن لمجلس الدولة أن يستفيد من ذلك من خلال آليات التنسيق والتكامل بين المجلسين. على سبيل المثال، يمكن في ما يتعلق بعملية الرقابة، التي هي موجودة حالياً «بطريقه معينة» في مجلس الدولة على أداء الجهاز الإداري للدولة «بمعنى مساعدته»، فإذا كان هناك صلاحيات جديدة ـ رقابية وتشريعية ـ لمجلس الشورى يمكن بالضرورة إعادة النظر في بعض المواد

المنظمة لعمل مجلس الدولة واختصاصاته وآلياته بما يتماشى مع التطوير الذي سيحدث في مجلس الشورى.

الآذان الصاغية؟

■ هل تعتقد بوجود علاقه بين ما حدث في عمان وما يجري في كل من البحرين والسعودية واليمن وغيرها من البلدان العربيه وشمال أفريقيا؟

□ لا.. قد يكون هناك تأثير غير مباشر، فأنا أستبعد وجود علاقة مباشرة. صحيح يمكن القول بأن هناك تأثراً بالنموذجين المصري والتونسي، لكن الوضع هنا مختلف تماماً. فهذه الأحداث التي وقعت في السلطنة كانت موجودة لكنها لم تكن تلقى آذاناً صاغية ولم تُنقل إلى صاحب القرار بما يعكس حقيقة ما يجري على الأرض. لم تكن تصل إلى جلالة

السلطان حالة «عدم الارتياح والتململ» التي يعيشها الشارع العماني، ربما كانوا ينقلون إليه أن هؤلاء مجرد أطفال لأن «الناقلين» هم الذين كانو يعتقدون بأن الشعب العماني لم يصل بعد إلى «سن الرشد».

لكن أحداث صحار كانت بمثابة «القشة التي قصمت ظهر البعير». حدث كان مفاجأة للجميع.. لكن «رب ضارة نافعة»، فهذه الأحداث كشفت حقيقة عن مدرسة سياسية عمانية في التعامل مع الأحداث الصعبة من خلال حكمة جلالة السلطان الذي نفتخر بها دائماً نحن العمانيين.

فلو أنك لاحظت ـ في أحداث كل من مصر وتونس والبحرين واليمن وليبيا ـ الكل يطالب بإسقاط رأس الدولة بينما في عمان كان الجميع متمسكين بصاحب الجلالة، بل

ويؤكدون في هذه الاحتجاجات ـ من صلالة إلى عبري والبريمي مروراً بصور ومسقط وصحار ـ أنهم خرجوا من أجل حماية صاحب الجلالة، كما أن التجاوب السريع من جانب السلطان لمطالب المحتجين ـ حينما وصلته وعرفها ـ يؤكد وجود علاقة خاصة بين هذا القائد وشعبه. الاستجابات السريعة من جانبه عكست شعوره بالمسؤولية تجاه هذا الشعب.

حركة التصحيح

■ هل تعتقد بأن ما جرى سيعكس آثاره على المستقبل بحيث لن يتمكن أحد من حجب الحقيقة عن السلطان؟

□ اعتقادي أن ما جرى تجربة مفيدة لكل الأطراف، سواء من المسؤولين الجدد أو

الذين يمثلون استمرارية للمرحلة الماضية، فنحن نقول الآن بأننا دخلنا هذا العام ٢٠١١ المرحلة الثانية من عصر النهضة العمانية.

■ هل تقصد تجديد شبابها؟

□ ليست تجديداً فقط، إنما اعتقادي أن السلطان قابوس قام بنوع من التصحيح للمسار، وتلك عملية ليست سهلة بعد أربعين عاماً، فهي تحتاج للشجاعة والحكمة في آن واحد «خاصة أنها كانت حركة تصحيحية واسعة».

الفوضى الخلّاقة!

■ الملاحظ أن ما يجري في الدول العربية التي شهدت احتجاجات واضطرابات أو ثورات ـ حتى الآن على الأقل ـ هو عبارة عن «نسخة مكررة»، الأمر الذي يجعل البعض يربط بينها وبين مفهوم «الفوضى الخلاقة» التي كانت قد أعلنت عنها

كوندوليسا رايس. مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية الأميركية السابقة؟

□ شوف.. يمكن لأصحاب نظرية الفوضى الخلاقة أن يحاولوا ركوب الموجة ـ وهذا ما لاحظته في كل من تونس ومصر. في المرحلة الأولى كانوا يحاولون دائماً الوقوف مع النظام، وعندما لاحظوا وجود «إصرار شعبي» بدأوا ينقلبون على أصدقائهم ورجالهم!

حتى في ما يتعلق بليبيا الآن .. انظر كيف كان يهدد العقيد القذافي بأن غيابه سيؤثر على أمن «إسرائيل» لكسب تعاطف الغرب، وكل هذا يعكس مدى ما كانت تقوم به هذه الأنظمة السابقة من خدمات لأمن «إسرائيل» واستقرارها.. وهذا ليس غريباً، فدور النظام المصري السابق بشأن حرب لبنان عام

٢٠٠٦م مع «إسرائيل»، والحرب على غزة عام ٢٠٠٨.. جميعها أحداث لم تعد خافية على أحد، لكن الشعب المصري استطاع أن يعيد للمصريين ولمصر دورها الحيوي وبالتالي للعالم العربي باعتبارها المحور الرئيسي. وما أتمناه الآن هو الاستقرار لمصر، وأن لا نفتقد هذا الزخم مما يجعلها تضيع في متاهات ما يسمى «الفوضى الخلّاقة» التي ربما لا يزال «الجماعة» يحاولون خلقها في المنطقة، لأن قوة مصر واستقرارها لا شك أنهما يخدمان كل المنطقة العربية، وهو ما سيعيد إلى مصر دورها المحوري الذي كانت تلعبه ما قبل الثمانينيات من القرن الماضي.

مزيد من الثورات

■ بعد ثورة الشارع العربي.. هل لا زلت تعتقد أن

الشعوب العربية ماتت، كما سبق لك القول في حوار سابق مع جريدة «الخليج»؟

□ **الآن أقولها لك بصراحة.. التطورات الأخيرة جعلتني أشعر بأن الحياة عادت لتدب من جديد في جسد الشعوب العربية، وأنها لم تمت، وربما كان الأصح القول بأنها كانت في «غرفة الإنعاش».. لكن يبدو أن الشعوب انتفضت واستيقظت.**

■ هل تتوقع المزيد من الثورات على أنظمة عربية أخرى؟

□ **لا شك في ذلك، لكن الذكي من الأنظمة والحكام هو من يسبق ذلك بالمصالحة مع شعبه، ويجب ألا نلقي مشاكلنا على الآخرين، وأقول لك بصراحة ـ وربما تكون شهادتي مجروحة بحكم أنني عماني ـ لكنني حقيقة**

أعجبت بكيفية تعامل السلطان قابوس بهذه السرعة في عملية احتواء ما حدث في عمان.

والحقيقه أن هناك حواجز كانت موجودة بين السلطان وشعبه. لكن حب العمانيين للسلطان بصفته الشخصية لم يتاثر، وهذه الحواجز التي كانت موجودة هي التي كانت تخلق نوعاً من الضبابية في العلاقة بين الشارع العماني من جانب والسلطان من جانب آخر، وهذه الحواجز سقطت الآن، وتلاشت الضبابية، واعتقادي أن معظم المسؤولين حالياً سيتعاملون بشفافية، وسيتعاملون ـ أو هكذا يجب ـ مع الشعب العماني على أنه وصل «سن الرشد» وأنه قادر على الدفاع عن نفسه.

لغز الفساد؟!

■ ما المطلوب في المرحلة القادمة في كافة المجالات؟

□ باعتقادي أن دور مجلس الشورى وصلاحياته هو «حجر الزاوية»، كما أنه لا بد من الاعتراف بأن الخطاب الإعلامي اتسم بـ«هفوة كبيرة». وأعتقد أن من الضرورة تصحيح هذا المسار باتجاه التخاطب مع الداخل والخارج، الأمر الذي يحتاج الى تغيير الخطاب الإعلامي، فما زلت أتذكر قبل ثلاث سنوات عندما ألقى جلالة السلطان خطابه في مجلس عمان الذي تحدث فيه عن محاربة الفساد، وكتب حينها أن «قابوس يعلن حرباً مفتوحة على الفساد الإداري»، لكن الخطاب الإعلامي العماني في الداخل ـ سواء في الصحف الرسمية أو غير الرسمية ـ كان كله ضد الفساد ليومين أو ثلاثة، لكن هذه الصحف صمتت تماماً فجأة، وكأن الرسالة مفادها أن كلام السلطان انتهى في يومه!!

والكل فوجئ بهذا التعتيم، وبالتالي يجب أن يتغير الخطاب الإعلامي العماني في الداخل والخارج، فنحن نظلم عمان في الخارج، والدليل على هذا أنك إذا ذهبت إلى أي مكان في العالم تجد أن عمان تُعرف بدبي وليس حتى بالسعودية، عمان لا يعرفونها إلّا من خلال إمارة دبي ـ بإمارة في دولة ـ أنا أعتقد بأن هذه كارثة يتحمل مسؤوليتها الخطاب الإعلامي العماني!. وأقول لك أكثر من ذلك.. فهل تعلم أن عمان يعرفونها بفندق قصر البستان؟

ففي عام ١٩٩٤ ـ وكنت حينها وكيلاً للسياحة ـ ذهبت أسرة فرنسية إلى «وكالة السفريات» في باريس حاملة معها صورة لفندق قصر البستان يطلبون الذهاب إلى هذا المكان، إلى الدولة التي يوجد فيها هذا

الفندق «دون تسميتها».. فلا علم لهم بسلطنة عمان! تصور أن دولة بحضارة عمان منذ آلاف السنين يعرفها العالم الخارجي بفندق أو بإحدى إمارات دولة مجاورة!!

الطفرة الخجولة

■ أين الخلل هنا؟؟ أين الخلل؟!

□ الخلل في أن خطابنا الإعلامي اختزل مسيرة آلاف السنين من الحضارة العمانية في أربعين عاماً فقط، فخلال احتفالات العيد الأربعين نهاية العام الماضي اختزلنا التاريخ العماني العريق بأربعين سنة، وهو ما يعني تقزيم الدور العماني التاريخي، بينما السلطان قابوس نفسه يقول إنّ من ليس له ماضٍ فلا مستقبل له. ومعنى ذلك أنك عندما تقزّم هذا التاريخ الطويل من الحضارة العمانية فكأنك

ـ بطريقة غير مباشره ـ تنهي مستقبلك كبلد وكدولة بيدك لا بيد الآخرين، وهذا ما يرفضه جلالة السلطان بكل تأكيد.

وأقول مرة أخرى إن الخطاب الإعلامي هو المسؤول عن هذه الإخفاقات.. والمؤسسة الإعلامية واحدة، وإن كان الملاحظ في الأحداث الأخيره وجود طفرة نوعية لكنها جاءت على استحياء، فهي «طفرة خجولة»!

أمنيتي أن يتعامل أعضاء الحكومة الجديدة بشفافية تسمع المواطن في ما يخص قضايا الوطن، بمعنى أنه كان هناك الكثير من الحواجز في الإدارات الحكومية بحيث يتم رفع كل شيء، صغيرة وكبيرة إلى الوزير.. كل ورقة تنتظر الوزير ليبت في شأنها، وهذا غير معقول ولا مقبول. هذه المركزية الشديدة في اتخاذ القرار تعوق حركة الجهاز الإداري

للدولة وتؤثر سلباً على مصالح الناس، والأغرب أن الردود على مصالح الناس أو معاملاتهم إذا جاءت بالرفض فهو «غير مسبب». المعاملة مرفوضة هكذا «حسب المزاج» بدون معرفة الأسباب. بدون شفافية. ومثل هذه الأمور يجب أن تنتهي، وأعتقد بأن تغيرات كثيرة سوف تشهدها المرحلة القادمة في شأن آليات العمل بالجهاز الإداري للدولة، خصوصاً في ما يتعلق بالتعامل مع المواطنين.

■ من وجهة نظرك، كمراقب متعدد الاهتمامات ما بين الدبلوماسية والسياسية والثقافية وحتى الرياضية، كيف ترى المستقبل في عمان؟

□ أعتقد أن المستقبل «مبشّر بالخير»، فقد أثبت المجتمع العماني أنه بخير بعدما تمكن من الانتفاضة والتعبير عن نفسه وقول كلمته،

لكن هذا لا يعني ـ لا سمح الله ـ أن لا تحصل بعض المشاكل، فيما القاعدة أن المجتمع العماني بخير بدليل هذا التناغم ما بين الأحداث من صحار إلى ظفار الذي كان قاسمه المشترك الأهم هو الحب للسلطان والأسرة المالكة.

على باب الله!

■ كنت الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في مجلس التعاون الخليجي، فكيف ترى المبادرة الخليجية بشأن تخصيص ٢٠ مليار دولار لدعم كل من عمان والبحرين بعد الأحداث الأخيرة في البلدين؟

□ أول شيء، أقول إن قرارات دول المجلس كلها تأتي متأخرة أو كردة فعل على حادثة معينة، يعني لازم تحصل مصيبة! وفي هذه

الحاله يتمنى المواطن الخليجي أن تحصل مصيبة كل يوم!

والجانب الآخر في الموضوع هو مدى الالتزام بهذه الوعود أو القرارات، فما أتمناه ألا نجد أنفسنا أمام مجرد عملية إعلامية ثم تبدأ الدولتان ـ عمان والبحرين ـ في استجداء هذه المبالغ؟! وأقول ذلك بناءً على تجارب سابقة، فعندما خصصت دول المجلس عشرة مليارات دولار لدعم دول إعلان دمشق ـ رغم تحفظي الشخصي على ذلك من خلال بعض الملاحظات التي أبديتها في حينه ـ لمّا حان وقت التنفيذ كان «الشاطر» من هذه الأطراف الموعودة بالمليارات هو الذي يأخذ حصته!. على أية حال، دعنا نتفاءل، لكنني أتمنى ألّا أجد عمان والبحرين غداً «على باب الله» تستجديان هذه المعونات!!

وفي هذا السياق أيضاً، دعني أذكّر بأن الخطة الأمنية التي وضعها جلالة السلطان في ما يتعلق بالجيش الخليجي الموحّد تمَّ إجهاضها بسبب الخلاف حول من يتحمل المسؤولية المالية التي كانت أقل بكثير من هذه المبالغ، فضلاً عن كونها لا تساوي شيئاً بالنسبة لصفقات التسليح الثنائيه لدول المجلس. وسامحني إن كنت واضحاً «ربما أكثر من اللزوم»، وأتمنى أن «الجماعة» ما «يزعلوا علي»!

لا جيش ولا شرطة ولا أميركان

■ بهذه المناسبة، وفي ظل التطورات الأخيرة المتلاحقة، كيف يمكن تقوية مجلس التعاون وإخراجه هو الآخر ـ كمنظومه إقليمية ـ من غرفة الإنعاش؟

□ مرة أخرى، أقول إن المجلس ليس منظمة بين وزارات الخارجية في الدول الست، فإذا كانت هناك فجوة بين المواطن الخليجي وأنظمة الحكم في الخليج فالمطلوب هو ضرورة إجراء مصالحة بين هذه الأنظمة وبين شعوبها حتى تتمكن الأخيرة من التفاعل والأداء الإيجابي بما يحقق المصلحة المشتركة لدول المجلس الست، فما يحدث اليوم في أكثر من بلد يكشف بوضوح عن وجود مشكلة حقيقية بين الأنظمة والشعوب بغض النظر عن مستوى هذه المشكلة ودرجة حدتها والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه. نحن بالفعل أمام مشكلة بين الأنظمة والشعوب، وأتمنى من الأنظمة في دول «التعاون» أن تتجه نحو شعوبها باعتبارها الحامي الأساسي للأمن الوطني، فلا الجيش

ولا الشرطة ولا الاتفاقيات مع الأميركان أو الفرنسيين أو غيرهما، إنما الشعب وحده هو الضامن لأمن الدولة. وشعوب الخليج هي الضامنة لأمن دول مجلس التعاون.

المقدمات والنتائج

■ هل مازلت تعتقد بأن شباب دول «التعاون» هم بمثابة قنبلة موقوتة؟

□ يمكن اعتبارهم كذلك، كما يمكن من جانب آخر أن تعتبرهم عنصراً إيجابياً. لماذا لا يكون هؤلاء الشباب وقوداً للتنمية وحماة لهذه البلدان خاصة أنهم يمثلون أكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي السكان المحليين في دول المجلس؟ وهنا عليك أن تختار.. إما أن تجعلهم وقوداً للتنمية وحركة الاقتصاد الوطني وحماية الأمن الوطني أو أن تطبق على

أنفاسهم بما يجعلهم قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة، وإذا حدث ذلك ـ لا قدر الله ـ نبدأ بلوم الشباب! ولماذا يقومون بهذه التصرفات بينما لا ننظر إلى أخطائنا كأنظمة أو نخب خليجية.. فنحن دائماً نلقي اللوم على النتيجة دون النظر إلى الأسباب أو المقومات التي أوصلتنا إلى هذه النتائج!

نقاط التفتيش

■ وكيف تنظر إلى مستقبل العلاقات العمانية ـ الإماراتية على كافة المستويات رسمية كانت أو شعبية؟

□ أنا هنا أتكلم كمواطن عماني لا كمسؤول سابق «يعرف بواطن الأمور». كل ما أتمناه «أن يشيلوا عنا نقاط التفتيش على الحدود». وأنا لا أطالب الآن بإزالة «نقاط الجوازات»،

بل «نقاط التفتيش»، فهي التي تشكل عبئاً نفسياً على المواطن العماني الذي أصبح «يفكر عشرين مرة» قبل الذهاب إلى دبي أو غيرها من الإمارات.

وبهذه المناسبة، أود أن أشير إلى ملاحظة مهمة تحمل نوعاً من التناقض.. فالتفتيش من جانب الإخوة في الإمارات «وأنت رايح وأنت جاي» مع الأسف، بينما في الجانب العماني لا يوجد تفتيش للقادمين من الإمارات باستثناء الوافدين. نحن نواجه أربع أو خمس نقاط للتفتيش، وأقولها بصراحة: إن هذه الحالة إذا استمرت فسوف يتأثر الجانب الشعبي كثيراً وسوف نخلق أزمة في النفوس. صحيح قد تستمر العلاقات الرسمية بحكم العلاقة التاريخية بين الأسر الحاكمة، لكن الجانب الشعبي سوف يتأثر كثيراً، فرجائي من

الإخوان في الإمارات الاهتمام بهذا الجانب، وأن يضعوا في حساباتهم أن عمان ليست فقط الجانب الرسمي، فعمان الشعبيه ثلاثة ملايين من السكان المواطنين والكل ينظر إلى العلاقه مع الإمارات من منظور الخصوصية الشديدة باعتبارها علاقات أسرية وخاصة.

وإذا كنت أتحدث بهذه «الحرقة» فليعذرني الجميع، فلا أعتقد بأن أحداً يستطيع المزايدة على شخصي - سيف المسكري - في علاقتي مع الطرفين.. عمان والإمارات. أتمنى على أصحاب القرار في الإمارات إعادة النظر في مثل هذه الأمور التي من شأنها التأثير سلباً في نفوس العمانيين، لا نقول بإزالة الجدار، بل نقاط التفتيش التي لا مبرر لها.

بين الحق والباطل

■ لكن قد يكون التفتيش مبرراً لمكافحة جرائم معينة مثل تجارة المخدرات أو الإتجار بالبشر أو غيرها؟

□ لا.. لا.. شوف.. هذه كلمة حق يراد بها باطل. يكفي أن ترى المواطن العماني يستوقفه جندي في طابور طويل للتفتيش.. وأنا كنت أتمنى من الإخوان الذين تحدثوا على ثلاث صفحات في جريدة «الخليج» عن العلاقات العميقة بين البلدين ـ كنت أتمنى منهم أن يتكلموا في هذا الجانب، فهذه أمور تمسّ نفسيتنا كشعوب. إذا كنا نريد بالفعل التعامل مع قضايانا فلنكن شفّافين صرحاء، أما الحديث عن العلاقات التاريخية والأخوية والتوأمة.. وإلى آخر ذلك من عبارات، فهي من قبيل «تحصيل الحاصل» بينما المطلوب

هو الشفافية في الطرح، أن نقدم حلولاً عملية لما يخدم العلاقة بين البلدين والشعبين. وإذا كانت هناك جروح فعلينا تنظيفها وتطهيرها قبل أن نغلقها حتى لا تتقيّح وتنتج المزيد من الآلام والمعاناة للجانبين. لا أحد ينكر وشائج القربى والعلاقات الأخوية لكن ألا تحتاج هذه الوشائج إلى تحسين فعلي على الأرض من خلال إجراءات حقيقية تخدم الشعبين؟ أتمنى من الإخوان في الإمارات النظر إلى الجانب الاقتصادي وعلاقتهم مع عمان، ولينظروا إلى طابور الشاحنات المتوقف والممتد من نقطة الحدود إلى نقطة الحدود الثانية، وذلك في الوقت الذي تعتمد فيه الواردات العمانية على ما نسبته أكثر من ٥٠٪ ألا يحتاج ذلك إلى التعامل معها بطريقة مغايرة.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ظ

ع

ق

ك

ل

عُمان الأمس و عُمان الغد

حـوارات وذكـريـات

رياض نجيب الريّس

سيف بن هاشل المسكري

تاب بسيط جمعت فيه مجموعة من محرري مجلة "الفلق" العُمانية الإلكترونية بين رياض نجيب الريّس وسيف بن هاشل المسكري، في محاولة لدفع الأول إلى الحديث عن عُمان الأمس، ودفع الثاني إلى الحديث عن عُمان الغد، وبين الأمس والغد كان اليوم الذي تعيّنه عُمان القديمة والجديدة معاً في طريق تطورها وسط المتغيرات السياسية التي تجتاح العالم العربي، ربيعاً وخريفاً وصيفاً وشتاءً.

